أكد أنه مهما كرمنا أسر الشهداء لن نفي ولو جزء مما قدموه للوطن من عطاء

الوزير الرباعي: تضحيات الشهداء صنعت لنا العزة والكرامة والحرية والاستقلال والخروج من الهيمنة الأمريكية

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ومؤسساتها تحيي الذكرى السنوية للشهيد للعام 1446هـ

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م | العدد 87 | أسبوعية | 12 صفحة www.agri-yemen.net

مدير عام التسويق بوزارة الزراعة المهندس منير المحبشي لـ "اليمن الزراعية"

- العمل جار على إدارة فاتورة الاستيراد وتخفيضها
- نعمل حالياً على تطبيق آلية بيع وشراء المنتجات الزراعية
- سيكون هناك اشراف على إيجاد موازين معينة لعملية البيع والشراء في الأسواق

نائب وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار: حددنا 39 منتجاً محلياً للتوطين وتم مباشرة العمل عليها

تسويق المنتجات الزراعية بالوزن عبر الثلاجات المركزية

فوائد بيع وشراء المنتجات الزراعية بالوزن

العرف البحري: ركيزة لاستدامة القطاع السمكي

تقييم المخزون السمكي في سواحل اليمن.. التحديات والفرص

جهود حكومية مشتركة لتوطين المنتج المحلي بديلاً عن المستورد

تقلل فاقد ما بعد الحصاد وتحفز المزارعين على اتباع أساليب وممارسات صحيحة منها القطف المناسب وقت نضج الثمار

تضمن الفائدة للمزارع والتاجر والمستهلك، وتحسن جودة المنتج

بيع المنتجات الزراعية بالوزن

خطوة استراتيجية نحو تنمية القطاع الزراعي

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 87 | السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م

الوزير الرباعي يزور ضريح الشهيد الصماد ومعرض قيادة المنطقة العسكرية المركزية

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية وهيئاتها ومؤسساتها تحي الذكرى السنوية للشهيد

اليمن الزراعية – خاص

أحيت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والهيئات والمؤسسات والإدارات التابعة لها، الاثنين الماضي الذكرى السنوية للشهيد، بفعالية خطابية تحت شعار" تضحيات الشهداء أثمرت عزاً ونصراً وقوة".

وخلال الفعالية أشار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، إلى أهمية إحياء الذكرى السنوية للشهيد عرفاناً بالبطولات التي اجترحها الشهداء ذودًا عن الوطن وأمنه واستقلاله.

ونوه بعظمة تضحيات الشهداء التي أثمرت عزة وكرامة للشعب اليمني ونصرته على الطغاة والمستكبرين وقوى الغزو والاحتلال، لافتًا إلى السير على درب الشهداء دفاعًا عن القيم والمبادئ والأخلاق التي ضحّى الشهداء بدمائهم وأرواحهم من أجلها.

وأكد الوزير الرباعي أن الشهداء سطروا أعظم التضحيات والبطولات في ميادين الجهاد والكرامة لمواجهة أعداء الأمة ونصرة المستضعفين ورفض الوصاية والهيمنة الخارجية.

وحث، الجميع على الاهتمام بأسر وأبناء الشهداء ورعايتهم في مختلف المجالات وفاءً لعطائهم وإحسانهم، ومواصلة السير على درب الشهداء في البذل والتضحية والتصدي لقوى العدوان والاستكبار.

من جهته أشار الناشط الثقافي زيد الوزير، إلى أهمية الذكرى وفاءا لما قدمه الشهداء من تضحيات، لافتًا إلى أن الأمن والأمان والاستقرار الذي ينعم به أبناء الشعب اليمني هو بفضل تضحيات الشهداء وبطولاتهم.

بدوره أكد مستشار وزارة الزراعة المهندس يحيى الحوثي على أهمية هذه الفعاليات للوفاء للشهداء واستلهام الدروس من مواقفهم البطولية وعرفاناً بدورهم في صناعة النصر والعزة والكرامة.

ولفت إلى أن الوفاء لدماء الشهداء يكمن في الاستشعار بالمسئولية في مختلف الأعمال والمهام ورعاية أسر الشهداء وتقديم العون والرعاية لهم.

فيما تطرقت كلمة أسر الشهداء التي ألقاها فائز الليث إلى مكانة الشهداء ومواقفهم البطولية في نصرة الوطن والأمة، مؤكدًا السير على درب الشهداء وبنفس الخطى والروحية الإيمانية والجهادية في مواجهة الأعداء.

تخللت الفعالية قصيدة وفقرات انشادية معبرة، وتكريم أسر شهداء وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والهيئات والمؤسسات والإدارات العامة التابعة لها.

زيارة لضريح الشهيد الصماد ومعرض قيادة المنطقة العسكرية المركزية

من جانب آخر نفذ الوزير الرباعي يوم الاثنين الماضي مع قيادات وموظفي الوزارة زيارة إلى ضريح الرئيس الشهيد صالح الصماد.

وخلال الزيارة وضع الوزير ومرافقوه إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد الصماد ورفاقه وقرأوا الفاتحة إلى أرواحهم، وكافة شهداء الوطن الذين سطروا بدمائهم الانتصارات في جبهات العزة والكرامة.

كما زار الوزير الرباعي ومرافقوه معرض الشهيد الصماد، واطلعوا على ما يحتويه من صور ومجسمات ومقتنيات توثق جانباً من سيرة حياته الوطنية ومواقفه النضالية والإنسانية، وزياراته لمختلف جبهات العزة والكرامة.

إلى ذلك زار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي السبت معرض صور شهداء قيادة المنطقة العسكرية المركزية والحرس الجمهوري والقوات الخاصة، بأمانة العاصمة في إطار الذكرى السنوية للشهيد 1446هـ

واطلع الوزير الرباعي على محتويات المعرض التي تبرز المواقف والمآثر البطولية للشهداء،كما تم قراءة الفاتحة إلى أرواح الشهداء.

وأكد الدكتور الرباعي أن هذه الذكرى تعبير عن الوفاء والعرفان لعطاء الشهداء وتضحياتهم في الدفاع عن الوطن وأمنه واستقراره، مشيدا بمستوى الإعداد والتنظيم للمعرض، بما يليق بمكانة الشهداء وتضحياتهم.

فعاليات للموارد المائية والمصائد السمكية بذكرى الشهيد

من جهتها نظمت الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الاحمر وهيئة أبحاث علوم البحار وفرع الاتحاد التعاوني السمكي بمحافظة الحديدة، الاثنين فعالية خطابية بالذكرى السنوية للشهيد، تحت شعار "شهداؤنا عظماؤنا".

وخلال الفعالية تطرق وكيل المحافظة لشؤون الخدمات محمد حليصي، إلى عظمة ومكانة الشهداء وما ضحوا به في سبيل نصرة دين الله والدفاع عن الأرض والعرض والانتصار لمظلومية الشعب اليمني والتحرر من الوصاية.

و أوضح نائب مدير ميناء الاصطياد محمد العاشق، أهمية وعظمة الشهادة وأثرها على الأمة، لافتاً إلى أن الشهداء هم الذين توجهوا إلى جبهات الدفاع عن الوطن بدافع إيماني حبا في الوطن.

كما أقامت الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية فعالية بهذه المناسبة الأحد الماضي.

وخلال الفعالية قال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي:"إن الشهادة تجارة رابحة مع الله تعالى، واصطفاء للشهداء الذين فازوا بالنعيم الأبدي وتضحياتهم صنعت لنا العزة والكرامة والحرية والاستقلال والخروج من الهيمنة الأمريكية، والسعودية، والإماراتية".. لافتًا إلى أن تضحيات الشهداء عطاء لا يقابله أي عطاء سوى الفوز بجنات عرضها السماوات والأرض.

بدوره عبر وكيل الهيئة العامة للموارد المائية المهندس عبد الكريم السفياني، عن الفخر والاعتزاز بتضحيات الشهداء الذين سطروا معاني الفداء والتضحية في سبيل الله ودفاعًا عن سيادته واستقلاله، منطلقين من مشروعية قرآنية جليّة لم تخدعهم أو تؤثر فيهم الشعارات أو المغريات الدنيوية الزائفة.

وعلى صعيد متصل افتتح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور الرباعي، ومعه وكلاء هيئة الموارد المائية المهندس السفياني، ومحافظة صنعاء جمعان وأمانة العاصمة سريع، معرض صور شهداء الهيئة وفروعها بالمحافظات.

واطلعوا على محتويات المعرض، الذي شمل صورًا للشهداء ممن سطروا ملاحم بطولية في مختلف الميادين والثغور لمواجهة قوى العدوان الأمريكي، السعودي، الإماراتي، مشيدين بما قدّمه الشهداء من تضحيات في مختلف جبهات العزة والكرامة.

مكتب المسالخ بالأمانة يكرم أسر الشهداء

وضمن الفعاليات الذكرى السنوية للشهيد نظم مكتب المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم في أمانة العاصمة وفروعه بالمديريات الأربعاء الماضي فعالية خطابية وتكريمية لأسر الشهداء من موظفيه.

وخلال الفعالية عبر مدير مكتب المسالخ بالأمانة، أحمد ادريس، عن الاعتزاز والفخر ببطولات وتضحيات الشهداء، الذين جسدوا معاني العطاء والجهاد والتضحية في ميادين العزة والكرامة، مؤكداً أهمية إحياء الذكرى السنوية للشهيد للتذكير بتضحياتهم والمضي على دربهم حتى تحقيق النصر.

ولفت إدريس، إلى أهمية الذكرى في ترسيخ ثقافة الجهاد والاستشهاد في سبيل الله ونصرة المستضعفين في غزة وفلسطين ولبنان، ومساندة المقاومة الفلسطينية واللبنانية حتى دحر العدو الصهيوني الغاصب والمجرم.

وحث على ضرورة الوفاء لدماء الشهداء الأبرار من خلال الاهتمام بأسرهم وذويهم ورعايتهم في مختلف المجالات، كأقل واجب يمكن تقديمه تقديراً لمواقفهم وعطائهم.

توزيع القمح لأسر شهداء وزارة الزراعة ومؤسستي الجرحى ورعاية أسر الشهداء

إلى ذلك دشنت المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب الأربعاء الماضي توزيع (قمح البلدة الطيبة) لأسر شهداء وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ومؤسستي رعاية أسر الشهداء والجرحى بمناسبة الذكرى السنوية للشهيد 1446هـ

وخلال التدشين أوضح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي أن توزيع الهدايا العينية من القمح البلدي لأسر الشهداء والجرحى من منتسبي الوزارة ومؤسسة رعاية أسر الشهداء ومؤسسة الجرحى هو جزء من الوفاء لتضحيات واستبسال الشهداء العظماء.

وأشار إلى أهمية إحياء ذكرى الشهيد لاستلهام العبر والدروس من تضحياتهم وبطولاتهم التي سطروها في ميادين الشرف وبذلوا أرواحهم من أجل أن يحيا شعبنا بعزة وكرامة.

وثمن صمود وصبر وثبات أسر الشهداء وما قدمته من تضحيات، لافتاً إلى أن العزة والكرامة التي يعيشها اليمن هي من ثمار تضحيات الشهداء وعطائهم.

وقال الدكتور الرباعي "انه مهما كرمنا أسر الشهداء لن نفي ولو جزء مما قدمته للوطن من عطاء"، مبيناً أن ما تقدمه الوزارة ممثلة بمؤسسة الحبوب ما هو إلا تعبير عن الوفاء للشهداء وذويه.

من جانبه أكد القائم بأعمال المدير التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب المهندس صلاح المشرقي على أهمية هذا التدشين الذي يتزامن مع إحياء الذكرى السنوية للشهيد وترجمة لتوجيهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدرالدين الحوثي للاهتمام بأسر الشهداء والجرحى عرفانا بما بذلوه في مواجهة العدوان.

وأشار إلى أن توزيع الهدايا العينية لأسر الشهداء والجرحى يأتي في إطار مسؤولية المؤسسة الاجتماعية تجاه الشهداء والجرحى وإيمانا منها بعظمة ما قدمه هؤلاء العظماء من صمود وثبات وشجاعة واستبسال وهم يواجهون العدوان في مختلف الجبهات.

وذكر أن المؤسسة تقوم بشكل سنوي بتوزيع الهدايا العينية من القمح على أسر الشهداء والجرحى، مبيناً أنه سيتم هذا العام توزيع 700 كيس من قمح البلدة الطيبة، منها 300 كيس لأسر الشهداء من منتسبي وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية و200 كيس لمؤسسة رعاية أسر الشهداء و200 كيس لمؤسسة الجرحى.

مناقشة تطوير أداء بنك التسليف التعاوني والزراعي

اليمن الزراعية – صنعاء

ناقش وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي في لقائه الأربعاء رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي إبراهيم الحوثي، سبل تطوير أداء البنك وتعزيز دوره في دعم القطاع الزراعي.

وتطرق اللقاء إلى إمكانية تحقيق إيرادات مستدامة للبنك من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية تسهم في تعزيز موارده المالية ودعم خططه التطويرية.

واستعرض أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه أنشطة البنك، وسبل معالجتها بما يضمن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين.

وأكد اللقاء على أهمية تنفيذ مشروع الربط الشبكي والتحصيل الالكتروني لجميع الجهات والقطاعات التابعة للوزارة، بهدف تحسين كفاءة العمل وتعزيز تبادل المعلومات بما يخدم أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

أكد الاستعداد لخفض فاتورة الاستيراد لتشجيع مستوردي المانجو لشراء المنتج المحلي بدلًا عن الخارجي

خلال ورشة عمل لإعداد الإطار الاستراتيجي لإدارة فاتورة الاستيراد لمحصول الذرة الشامية والسمسم والمانجو

الوزير الرباعي: الحاجة أصبحت مُلحة وضرورية للنهوض بالمنتجات الزراعية المحلية بما يساعد على تقليل فاتورة الاستيراد

اليمن الزراعية – صنعاء

نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار والاتحاد التعاوني الزراعي الثلاثاء الماضي ورشة عمل لإعداد الإطار الاستراتيجي لإدارة فاتورة الاستيراد لمحصول الذرة الشامية والسمسم وصناعاته التحويلية وتنمية صادراته وإبرام عقود الزراعة التعاقدية بين المنتجين (الجمعيات) والمستوردين والمصنعين والمصدرين.

وخلال الورشة تم استعراض خطة المرحلة القادمة للموسم 1446ه في إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المنتج الخارجي.

وفي الورشة أشار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، إلى أن الورشة تأتي استجابة لتوجيهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، ورئيس المجلس السياسي الأعلى التي تؤكد على الاهتمام بالمنتج المحلي وتطويره واحلاله بديلا عن المنتجات المستوردة.

ولفت إلى أن الورشة تركز على برنامج الزراعة التعاقدية وتدشين المرحلة الأولى من استراتيجية تقليل فاتورة الاستيراد من المنتجات الزراعية بإحلال المنتج المحلي بديلاً عن الخارجي.

وأكد الوزير الرباعي أن الحاجة أصبحت مُلحة وضرورية للنهوض بالمنتجات الزراعية المحلية بما يساعد على تقليل فاتورة الاستيراد وذلك من خلال تكاتف الجهود من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية والجهات الرسمية المعنية في الدولة والقطاع الخاص من مصدرين ومستوردين لتوجيه الدعم نحو المنتج المحلي.

وحث الدكتور الرباعي على تكاتف جهود الجميع وتعزيز التدخلات البحثية والارشادية والأنشطة الإنتاجية لمعالجة المشاكل والتحديات، وصولا إلى تحقيق الأهداف المنشودة، وأن يكون المنتج المحلي هدفا استراتيجيا.

وقال " نحن أمام منافسة عالمية إذا لم يحقق برنامج سلاسل القيمة لمنتجاتنا الزراعية أهدافه في زيادة الإنتاج وخفض الكلفة وفي تحسين الجودة، فلن يكون هناك أي نجاح أو استدامة لأي برنامج".

من جانبه أشار نائب وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار احمد الشوتري، إلى أهمية تكامل الجهود والعمل على استيعاب المنتج الزراعي المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.

ولفت إلى أن الزراعة والصناعة جناحي الاقتصاد الوطني، مما يدعو الى المزيد من التعاون والعمل على الاستفادة من المنتجات المحلية في تقليل فاتورة الاستيراد.

وأكد الشوتري استعداد وزارة الصناعة بالعمل على استيعاب المنتجات الزراعية المحلية التي تتوفر فيها المواصفات المطلوبة، مبينا أن بتعاون الجميع سننجح في توطين السلع والمنتجات الزراعية ذات الأولوية.

بدوره تطرق القائم بأعمال رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي مبارك القيلي إلى أهمية برنامج الزراعة التعاقدية وأهدافها والفوائد بالنسبة للمنتج والمهام والتزامات الجمعيات.

ولفت إلى أهمية برنامج الزراعة التعاقدية، لضمان الاستمرارية في الزراعة، والتوسع في الإنتاج مع تحسين الجودة، وكذلك ضمان تسويق منتجات الجمعيات من المحاصيل الزراعية بشكل سلس ودون عوائق.

إلى ذلك وقعت عدد من عقود الاتفاق للزراعة التعاقدية بين عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية والمستوردين بإشراف الوزارتين.

كما تم تكريم عدد من الجمعيات التعاونية التي ساهمت في إغاثة الأسر المتضررة من السيول في ملحان بالمحويت.

اجتماع لمناقشة آليات إنتاج وتسويق الطماطم وضبط فائض الإنتاج للموسم القادم

اليمن الزراعية – صنعاء

ناقشت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، في اجتماع عقد اليوم برئاسة مسؤول قطاع الإنتاج النباتي المهندس سمير الحنانبي، ، خطط تنظيم زراعة وتسويق شتلات الطماطم للموسم الزراعي المقبل، بمشاركة الفريق المكلف وعدد من الجهات المعنية.

واستعرض الاجتماع آليات ضبط الإنتاج بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلي، حيث جرى الاتفاق على توجيه الجمعيات الزراعية لتقليل زراعة الطماطم بنسبة 50%، مع التركيز على محاصيل بديلة مثل البقوليات والخضروات، خاصة في البيوت المحمية خلال موسم الحصاد في مناطق تهامة، الجوف، ومأرب الممتد من يناير إلى مارس.

وشدد الاجتماع على دور الاتحاد التعاوني الزراعي في حصر الجمعيات المنتجة للطماطم والمساحات المزروعة، مع وضع ضوابط تحدد زراعة المحصول بنسبة لا تتجاوز 20% من المساحات الزراعية للمزارعين الصغار، وبحد أقصى 6 هكتارات للمزارعين الكبار الذين يملكون أكثر من 30 هكتارًا.

و أكد الاجتماع على ضرورة وضع خطة إنتاجية تعتمد على الزراعة المتعاقبة، بالتنسيق مع وزارة الزراعة، لتلبية احتياجات السوق وتقليل الفائض، من خلال تقسيم الجمعيات إلى ثلاث مجموعات تغطي الإنتاج على مدار العام، مع جدولة المساحات والكمية الإنتاجية لكل جمعية لضمان استمرارية العرض.

كما أكد الاجتماع على أهمية التوعية الزراعية وتعزيز فهم المزارعين والتجار لآليات الإنتاج والتسويق، إلى جانب توفير استشارات فنية وتدريب لتحسين كفاءة العمليات الزراعية والتجارية، بالإضافة إلى مناقشة إنشاء مخازن مبردة لتخزين الفائض وتنظيم تسويقه عند انخفاض العرض في السوق.

وتطرق الاجتماع إلى تطوير صناعات الطماطم التحويلية، مثل صناعة معجون الطماطم، لزيادة القيمة المضافة وتعزيز الفرص الاستثمارية، مع اقتراح إعفاء المعدات والآلات الخاصة بالصناعات الغذائية من الجمارك لدعم المستثمرين.

وفي ختام الاجتماع، تم التأكيد على أهمية التنفيذ الدقيق للخطة لضمان توازن العرض والطلب، مع منع تداول شتلات الطماطم بين المديريات والمحافظات إلا بتصريح رسمي، ومنع دخول الطماطم المستوردة عبر المنافذ القريبة من مناطق سيطرة المرتزقة.

حضر الاجتماع مدير عام التسويق الزراعي منير المحبشي، وممثل وزارة الإدارة المحلية يحيى الغولي، إلى جانب عدد من مسؤولي الإدارات والجهات ذات الصلة.

انعقاد الاجتماع التأسيسي للجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية

اليمن الزراعية – الحديدة

عقدت الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية اجتماعها التأسيسي الأول.

وخلال الاجتماع، تم إقرار النظام الداخلي للجمعية، وانتخاب هيئة إدارية من ٩ أعضاء برئاسة توفيق منصور دهقم وهيئة رقابة من ٦ أعضاء برئاسة وهب فائز عبده.

وناقش المجتمعون العديد من المواضيع ذات الأهمية المتصلة بتطوير عمل الجمعية وتنظيم آليات تسويق المنتجات البحرية، وخلق بيئة تنظيمية محفزة للنهوض بالقطاع السمكي وتوفير فرص العمل في هذا المجال الحيوي.

وأشار مسؤول الصيد التقليدي عبد الحميد أحمد صلاح، إلى أهمية تأسيس الجمعية لتعزيز العمل التعاوني بين الصيادين والموردين، وتطوير آليات تسويق الأسماك بما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد البحرية المحلية.

وأشاد بجهود اللجنة التحضيرية وكل من ساهم في إنجاح هذا العمل التعاوني الذي يمثل كيان لجميع بائعي ومسوقي المنتجات السمكية والأحياء المائية.

فيما أكد ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية، استعداد الوزارة تذليل الصعوبات التي قد تواجه الجمعية، حاثاً على مساندة الجهود الرامية لتحقيق أهداف الجمعية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 87 | السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م

لتوطين المحلي بديلاً عن المستورد

جهود حكومية مشتركة لتنمية الإنتاج المحلي

أصبح الاهتمام بالمنتجات المحلية وتطويرها اليوم ضمن أولويات حكومة التغيير والبناء بجهود مشتركة بين مختلف الوزارات من طرف والمجتمع والجمعيات التعاونية الزراعية من طرف آخر إيماناً بأهمية إحلال المنتجات المحلية بديلاً عن المستوردة للمساهمة في تعزيز الاقتصاد المحلي، وتحقيق التنمية الزراعية، وزيادة الإنتاج وفرص العمل، وخفض معدلات البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الإمدادات الخارجية التي قد تتأثر بالأزمات العالمية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من كل الاحتياجات الرئيسية والثانوية.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

في هذا السياق يقول وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي إن التوجه لتوطين الصناعات الغذائية بمواد خام محلية يأتي تنفيذاً لموجهات السيد القائد عبد الملك الحوثي- يحفظه الله- موضحاً أن هذه الموجهات تعتبر الأساس في رسم السياسات، ووضع الخطط.

ويضيف أن موجهات السيد القائد تقضي بضرورة استيعاب المنتجات الزراعية المحلية كمواد خام للصناعات الغذائية، مشيراً إلى أن وزارة الزراعة واللجنة الزراعية، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كانت قد بدأت بتشجيع المعامل الصغيرة، سواء للأسر المنتجة عبر الجمعية التعاونية، لهدف الاستفادة من الكميات المنتجة من الفواكه الزائدة على حاجات السوق المحلية، وتحويلها إلى منتجات صناعية تحويلية.

ويلفت الدكتور الرباعي إلى أن عملية توطين الصناعات المحلية كمواد خام للصناعات الغذائية ستعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في آن واحد، وتعمل على تخفيض فاتورة الاستيراد، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحسين القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وتحسين جودتها، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، والتشجيع على زيادة التصدير للخارج.

ويوضح أن المرحلة الأولى، والتي بدأ العمل فيها تسير وفق مسار طارئ، والتي تقوم من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات التقديرية المتوفرة حول حجم الاستيراد وكميات الإنتاج، منوهاً إلى أن هذا المسار يعتمد على التنسيق بين المنتجين الزراعيين والوسطاء، والتنسيق بين المنتجين الزراعيين والمصنعين.

ومن خلال التوجيه، يتم ابرام عقود بين مختلف الأطراف لشراء المنتج المتوفر بالسوق.

ويرى الدكتور الرباعي أن المنتجات الزراعية التي تتوفر مواداً خاماً كثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المانجو- والرمان- التفاح- الطماطم- العنب وغيرها، مبيناً أن السبب في البدء بها نظراً لكميات الإنتاج الكبيرة، وما تشهده مواسمها من تدن في الأسعار، وهو ما يتسبب في خسائر كبيرة للمزارعين، وتسبب ارتفاعاً كبيراً في نسب الفاقد والهدر بعد الانتاج.

ويشير الرباعي إلى أن تحسين دخل المزارع، وحمايته من الخسائر، ودعم الاقتصاد الوطني هو ما نسعى لتحقيقه كحكومة، من خلال استيعاب المنتجات الزراعية المحلية

الرباعي: موجهات السيد القائد تقضي بضرورة استيعاب المنتجات الزراعية المحلية كمواد خام للصناعات الغذائية

الشوتري: الوزارة حددت 39 منتجاً محلياً للتوطين وتم مباشرة العمل لتوطينها

الهادي: سيكون لدى القطاع الخاص ثلاثة مصانع لإنتاج المركزات الخاصة بالفواكه ضمن الجهود المشتركة لإحلال المحلي بديلاً عن المستورد

كمواد خام للصناعات الغذائية، وبما لا يتأثر السوق المحلية، بين ما يحتاجه من استهلاك للمنتج الزراعي قبل تحويله إلى منتج صناعي.

جهود مشتركة

وبحسب نائب وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار أحمد الشوتري، فإن الوزارة قادمة على مشروع استراتيجي كبير، وقد حددت 39 منتجاً محلياً لتوطينها، وتم مباشرة العمل بدءاً بالطماطم والمانجو لتوطين الصلصة، ولب المانجو والحلاوى الطحينية والتفاح والبطاطس.

وعن مدى أهمية توطين تلك المنتجات للمواطنين يؤكد الشوتري على أن المواطن سيلمس في واقعه أهمية ذلك، بالإضافة إلى ما سنتوصل إليه من إغلاق لفاتورة الاستيراد التي ستعود بالنفع، والفائدة للاقتصاد الوطني.

ويضيف أن العمل سيتم مع شركاء أبرزهم وزارة الزراعة والمجتمع والجمعيات التعاونية الزراعية والقطاع الخاص لما له من دور كبير في دعم المنتج المحلي والمساهمة في خفض فاتورة الاستيراد.

ويؤكد أن المرحلة القادمة ستشهد إنتاج مدخلات بقية المنتجات التي حددتها الوزارة ضمن خطتها، لافتاً إلى أنه سيتم تنظيم العلاقة بين المزارعين والمصانع الأساسية، والتحويلية، والمستوردين للإنتاج بعلاماتهم، وتخفيض الفاتورة من المنتجات المستوردة، والعمل تدريجياً على إحلال المنتج المحلي بديلاً عنها.

شراء مصانع لتوطين المنتجات المحلية

وعلى صعيد متصل يقول رئيس الغرفة التجارية بأمانة العاصمة الأستاذ علي الهادي إنهم بدأوا في التنسيق مع اللجنة الزراعية ووزارة الزراعة في شراء المنتجات المحلية لدعم المزارعين والجمعيات الزراعية.

ويشير إلى قيام القطاع الخاص بشراء مصانع في صدد توطين المنتجات المحلية، قائلاً: "سيكون لدى القطاع الخاص ثلاثة مصانع لإنتاج المركزات الخاصة بالفواكه ضمن الجهود المشتركة لإحلال المحلي بديلاً عن المستورد -ثلاث مصانع- والمصنع الرابع يجري حالياً التعاقد عليه، والغرض من كل هذا هو الاكتفاء الذاتي للبلاد من الفواكه وعدم تعرض المزارعين للخسائر.

وفيما يخص الزراعة التعاقدية يقول الهادي إنها الأساس الذي نتحرك عليه جميعاً ونعول عليه للنهوض بالبلاد، وبدورنا نحن في تنسيق مع وزارة الزراعة، سواء للقمح، أو مختلف أنواع الحبوب والخضروات.

نجاح التسويق الزراعي
الضمان الوحيد للنهضة الزراعية والاقتصاد الوطني

يعتبر التسويق الزراعي عاملاً رئيسياً وضماناً أساسياً لتحقيق النهضة الزراعية، وبناء الاقتصاد الوطني، إذا ما تم تفعيله بالشكل الصحيح، وفق رؤية حقيقية واقعية.
في بلادنا كان التسويق الزراعي شبه غائباً نتيجة للسياسات القائمة على الاستيراد، واهمال المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية، بالإضافة إلى غياب الرؤية القرآنية الصحيحة القائمة على العمل والتوكل.

اليمن الزراعية - أيمن قائد

و ما إن جاءت ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر جعل السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي -يحفظه الله- جل اهتمامه في العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وفق موجهات عملية تُرجمت ونُفذت من خلال عدة أعمال وإجراءات جميعها تصب لهذا الهدف المنشود للوصول إلى تحقيق نهضة زراعية عظيمة، ولذا كان من ضمن الأولويات هو تفعيل التسويق الزراعي، والتوسع في إنشاء الأسواق الزراعية، وبما يتناسب مع الزيادة في كميات الإنتاج وإيجاد الحلول المناسبة التي تعود بالفائدة للمزارع وللمنتج وللمستهلك، والتي من أبرزها حل الإشكالات التي تواجه المزارع والمنتج والمستهلك بطرق سليمة ونافعة.

وفي سبيل ذلك يجري الآن العمل على تطبيق آلية البيع والشراء بالأوزان، وذلك لما لها من فائدة مشتركة للجميع تضمن الحقوق، وتحمل عدة فوائد قيمة.

يقول نائب مدير عام التسويق والتجارة الزراعية علي الهارب بأنهم يعملون حالياً على تطبيق آلية بيع وشراء المنتجات الزراعية بالوحدات القياسية الكيلوجرام في أسواق أمانة العاصمة، والمحافظات وفقاً للقرار المشترك بين وزارتي الزراعة والصناعة، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة والحكومة لتعزيز الأمن الغذائي والرقابة على المنتجات الزراعية.

ويوضح الهارب عبر صحيفة "اليمن الزراعية" بأن آلية البيع بالوزن تهدف بدرجة أساسية إلى ضمان حقوق المزارع والمسوق والمستهلك ومنع التلاعب بالأسعار أثناء البيع والشراء من مكان إلى آخر، مشيراً إلى أن هذه الآلية تأتي في إطار حرص الدولة على تطبيق شرع الله تعالى الذي أمر عباده بالبيع بالوزن والمكيال، وتوعد المخالفين بالخسران المبين، قال تعالى: [وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إلا وسعها]، كما أنها تمنع الغش الذي نهى عنه الرسول -صلى الله عليه واله وسلم.

ويضيف أن آلية البيع بالوزن لها فوائد عديدة على المزارعين، ومنها تقليل فاقد ما بعد الحصاد؛ لأن البيع بهذه الطريقة يحقق زيادة في دخل المزارع، حيث كانت تذهب لصالح التجار والوسطاء، فضلاً عن رفع جودة المنتجات نتيجة تحسن معاملات الحصاد وما بعده، وإنهاء تلاعب الوكلاء والدلالين بالسعر والذي يخدم المزارع أيضاً.

ويتابع:" هذه الآلية منصفة للجميع سواءً للمزارع من خلال تحسين دخله، أو الوكلاء، والوسطاء بحصولهم على منتج ذي جودة عالية وضمان عدم الغش من قبل المزارع، إلى جانب تقليل فاقد العرض والتداول نتيجة التعبئة الزائدة"، مضيفاً أن هذه الآلية تمكن المستهلك من الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية وبدرجات متفاوتة تلبي قدراته الشرائية وتسهم في توفير المنتج لفترة أطول.

ويرى أن آلية بيع وشراء المنتجات الزراعية بالوزن لها دور في تحفيز المزارعين على إتباع أساليب وممارسات سليمة وصحيحة منها القطف المناسب وقت نضج الثمار والنقل والتعبئة الجيدة التي تحافظ على جودة ومظهر المنتج وتساعد على إطالة عمره التسويقي.

ويؤكد الهارب أن بيع المنتجات الزراعية بالكيلوجرام سيسهم في ضمان استمرار التعبئة المناسبة للحفاظ على المنتج وجودته وتحسين سمعته لدى المستهلك بما يؤدي إلى زيادة الطلب والإقبال عليه ورفع قيمته الشرائية، معتبراً تطبيق ومتابعة تنفيذ القرار مسؤولية الجميع دون استثناء، متمنياً بأن يكون هناك دور لوسائل الإعلام المختلفة في نشر الوعي للمجتمع وتعريفه بأهمية الشراء بالوزن بالكيلو جرام.

وفيما يتعلق بضمان تنفيذ آلية البيع والشراء بالأوزان التي هي من أولويات وزارة الزراعة بالتطبيق حسب قوله، وذلك من خلال الاعتماد على الفريق الميداني المتخصص، ومكاتب الزراعة في المحافظات والتي ستتولى المتابعة والرفع بتقارير دورية عن نسبة الإنجاز، معتبراً بيع المنتجات الزراعية بالوزن يضمن استمرار التعبئة الكفيلة بالحفاظ على جودة المنتج، وسلامته وتحسين سمعته، مما يجعله منافساً في الأسواق محلياً وخارجياً.

الهارب: آلية البيع والشراء بالأوزان تضمن حقوق المزارع والمسوق والمستهلك وتمنع التلاعب بالأسعار والغش

الشرع: ندعو الجهات ذات العلاقة بمراقبة تطبيق الآلية باهتمام ومتابعة مستمرة

ويضيف أن البيع والشراء بالوزن يضمن منافع وحقوق المزارع والمسوق والمستهلك وتسويق المنتجات وبأوزان ثابتة وموحدة في جميع الأسواق.

ويؤكد الهارب على أهمية الوعي بدور الآلية الجديدة في تلبية رغبات وأذواق المستهلكين، وحصولهم على منتجات متجانسة وذو أوزان موحدة تزيد من العائد الاقتصادي، وتجنيب المزارع والمسوق والمستهلك الخلافات التي تحدث أثناء عملية البيع والشراء.

ويقول إن الآلية ستمكن الجهات المعنية من حساب كميات الطلب والعرض وموازنة الكميات المعروضة في الأسواق واتخاذ القرارات اللازمة بشأن ذلك، كما تعطي المنتج سعره المستحق، وتحقق الربح الكافي للمزارع، وتمنحه القدرة على التفاوض في السعر، ومنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار من قبل المسوقين.

كما يرى أن تطبيق قرار البيع بالوزن يمثل خطوة إيجابية تحفظ للمزارع منتجه في مواسم جني الفواكه، وتقلص فاقد ما بعد الحصاد الذي يصل إلى 30% بسبب عشوائية التعبئة جراء تراكم السلال عليها وإصابتها بخدوش وتشوهات وتلف الكثير منها؛ وأن لها فوائد عدة يكسبها التجار والمزارعون.

وبخصوص تطبيق آلية البيع والشراء بالوزن يقول علي الهارب: "سيتم تطبيقها بعد تنفيذ حملة إعلامية واسعة وبعد أن يفهم الأهداف جميع الفئات في المجتمع من المستهلكين والمسوقين والمنتجين ويوصل الوعي الكامل بعدها يبدأ التنفيذ -إن شاء الله- وستكون نسبة نجاح الآلية كبيرة جداً، لاسيما إذا تم تنفيذ الحملة الإعلامية بشكل واسع، وبتعاون جميع الجهات، وجميع المستفيدين حسب قوله.

التسويق ووعي المجتمع

ويلفت إلى مدى الاستهداف الذي تعرض له التسويق الزراعي خلال الثلاثة العقود الماضية، حيث كان هناك استهداف مباشر وآخر غير مباشر، وبشكل كبير جداً منها عدم اصدار قوانين، وأنظمة تنظم أعمال التسويق المحلي أو الخارجي وفتح المجال لاستيراد المنتجات الخارجية والتي ننتج منها محلياً وبشكل كبير وجودة عالية، ولكن تسهيل إجراءات الاستيراد للمنتجات الخارجية كان بهدف ضرب المنتج المحلي، وتدمير الحراك الزراعي.

ويبين أن التسويق الزراعي في اليمن ينقصه وعي المجتمع باستهلاك المنتج المحلي، وكذلك إصدار بعض القوانين التي تحفظ مكانة وسمعة المنتج المحلي، وتحافظ عليه، وكذا توفير بعض البنية التحتية في الأسواق الزراعية، مؤكداً أن أهم وسيلة لتخفيض فاتورة الاستيراد هي تنفيذ الزراعة التعاقدية بشكل صحيح وكذا وعي المجتمع باستهلاك المنتجات المحلية، ووعي المزارع بتحسين جودة منتجاته.

ويشير إلى أن دور القطاع الخاص كبير جداً ومهم في إحداث تحرك كبير ومؤثر في جانب التسويق الزراعي، ويكمن ذلك في إنشاء معظم البنية التحتية التسويقية مثل الثلاجات المركزية ومعامل الصناعات التحويلية والانضمام والمساهمة في شركات الزراعة التعاقدية، وكذلك في الشركات التصديرية وفي إنشاء شركات تسويقية محلية ودولية، وكذا دورهم مؤثر في مجال الاستثمار الزراعي في تبني معظم المشاريع الزراعية والتي تساهم في دعم وتطوير جودة المنتجات المحلية.

أما فيما يتعلق بالتسويق الإلكتروني يقول الهارب : "نعمل حالياً على تطوير التسويق الالكتروني الذي مازلنا في أول مراحل تطوير وتحديث التسويق المحلي لكن هناك جهات أخرى تعمل على هذا المشروع سوف يكون بالتنسيق مع المؤسسات والادارات المتخصصة في وزارة الزراعة وكذلك مع المؤسسات التي تقدم الخدمات التسويقية.

ويرى أن النهوض بالتسويق الزراعي يكمن من خلال عدة اجراءات منها إصدار قوانين وأنظمة تسهل إجراءات تصدير المنتجات المحلية وكذا تنظم عملية الاستيراد للمنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً وكذلك تنفيذ مشروع الزراعة التعاقدية ووعي المستهلك باستهلاك المنتجات المحلية والتزام المزارعين بتنفيذ مراحل التسويق السليمة، وإنشاء أسواق زراعية نموذجية مركزية، وتنظيم التسويق في الدول الأخرى وفتح نقاط توزيع جديدة خارجية ، مردفاً كذلك مشاريعنا الحالية في التسويق الزراعي إنشاء أسواق زراعية مركزية نموذجية في المحافظات تتوافر فيها كل مقومات الأسواق النموذجية، وتنفيذ مشروع الزراعة التعاقدية ؛ حسب رؤيته.

حلول مرضية للجميع

وعلى صعيد متصل يؤكد التاجر صدام الشرع بأن آلية البيع والشراء بالأوزان هي الطريقة الأنسب لحل الإشكالات التي تواجههم في الأسواق في حال تطبيقها بالشكل الصحيح، مشيراً إلى أهمية تطبيق هذه الآلية ودورها في التجنب للغش الذي يحصل عند وضع المحصول المتدني أسفل السلة فيما أن المنتج القيم يكون في أعلى السلة مما يحقق الغش.

ويقول التاجر الشرع عبر اليمن الزراعية أن تطبيق آلية البيع بالكيلو هي الحل المرضي للجميع والذي يعطي قيمة مادية عالية، موضحاً بأن تُقسم السلة لثلاثة أصناف بحيث يكون هناك صنف أكثر جودة وطيب، وبعده بدرجة متوسطة، ويليه بدرجة أقل وكلاً بسعره وقيمته.

ويشير إلى أهمية تطبيق هذه الآلية من الجميع دون استثناء ليتسنى النجاح لجميع الفئات ولكل المنتجات الزراعية بمختلف أصنافها، داعياً الجهات ذات العلاقة لمراقبة الوضع باهتمام كبير وبالغ بشكل مستمر.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 87 | السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م

مدير عام التسويق والتجارة الزراعية المهندس منير محمد المحبشي في حوار مع صحيفة "اليمن الزراعية"

نعمل على إدارة فاتورة الاستيراد من أجل تخفيضها وبدأنا ننظم عملية الاستيراد للمنتجات الزراعية بما لا يؤثر على المنتج المحلي

أكد مدير عام التسويق والتجارة الزراعية المهندس منير المحبشي أن التسويق الزراعي يعتبر من أهم الحلقات في العملية الزراعية، مشيراً إلى أن التسويق الزراعي بدأ في التحرك بعد ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر.

وقال المحبشي في حوار مع صحيفة اليمن الزراعية إن تنفيذ آلية البيع بالوزن للمنتجات الزراعية تسير وفق عدة مسارات بدايتها خلق وعي مجتمعي، عبر وسائل الإعلام، وتنظيم ندوات وورش عمل، ثم التعميم للأسواق لإيجاد، ميزان لكل واحد، والبدء بتنفيذ الآلية، مع وجود الرقابة والمتابعة أثناء تطبيق الآلية.

حاوره /مدير التحرير

■ بداية حدثنا عن التسويق الزراعي ودوره في التنمية الزراعية؟

يعتبر التسويق الزراعي الحلقة الأهم في عملية الإنتاج الزراعي؛ لأن القاعدة المعمول بها حالياً هي إنتاج ما يمكن تسويقه، حيث مر التسويق الزراعي بثلاث مراحل، المرحلة الأولى قبل ما تكون هناك العملة النقدية، كان هناك ما يسمى بالتبادل أو المقايضة، يعني إذا معك سلعه معينة، وأنا أقاضيك بالسلعة الموجودة معي، ثم المرحلة الثانية، وهي عملية الطفرة في الإنتاج، إنتاج ما يمكن انتاجه في عهد النهضة الصناعية التي شهدت تطوراً كبيراً في جانب البحوث الزراعية، فكان هناك طفرة في الإنتاج، و في هذه الفترة حدث كساد، حيث كان يوجد إنتاج كثير وليس هناك طلب، ولا يوجد سوق، فحصل تكدس.

أما المرحلة الثالثة، فهي المستمرة حتى الآن، والتي تبنى على أساس قاعدة انتاج ما يمكن تسويقه، حيث أنتج وأنا عندي معرفة باحتياجات السوق، وطلبات وأذواق المستهلكين، بمعنى لا يمكن أن أنتج سلعة لا تلبي ذوق المستهلكين، كذلك لا يمكن أن أنتج السلعة ولا أقوم بإيصالها إلى مكان غير مناسب، فأساس التسويق إيصال السلعة في الزمان والمكان المناسبين.

فعلم التسويق الزراعي، هو دراسة انتقال المنتج من مكان الإنتاج إلى المستهلك في المكان والزمان المناسبين وبكفاءة، يعني المنتج الذي يريده المستهلك من حيث الجودة، و التعبئة، والتغليف، أيضاً التسويق ليس فقط إيصال المنتج ،لا بد من عملية الترويج وهي من أهم القنوات في علم التسويق، فالترويج يكون عبر وسائل الإعلام، ومنها الترويج الالكتروني "أون لاين"، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تلعب دوراً كبيراً، أيضاً التسويق الزراعي يعمل على ضمان التوزيع العادل للمنتجات الزراعية، يعني لا يحصل هناك تكدس في أسواق معينة، أو في مدن معينة، أو في مديريات معينة، بينما بقية المناطق لعرض المنتجات قليلة، فإذا ضمنا مسألة التوزيع العادل، و إيصال المنتج في الزمان والمكان المناسبين، إذن نجحنا في عملية تحقيق توازن ما بين العرض والطلب، وبالتالي عدم انحدار الأسعار، أو تدهور الأسعار، وحافظنا على مستوى الأسعار، وبذلك ضمنا للمزارع، والمنتج أسعاراً جيدة، وضمنا الاستمرارية في عملية الإنتاج والزراعة.

■ ما واقع التسويق الزراعي حالياً؟

واقع التسويق الزراعي حالياً، بعد ثورة 21سبتمبر 2014م، وموجهات السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي قائد المسيرة القرآنية- يحفظه الله- بدأنا نحرك العجلة في جانب التسويق الزراعي، حيث كانت وزارة الزراعة والريّ وكُنا في الإدارة العامة للتسويق نقوم فقط بعملية تنظير، ليس لنا علاقة في الحماية و الحفاظ على المنتجات الزراعية، أول ما يأتينا مشروعاً من منظمة معينة نعمل تنظير، ونعمل طلعة نزلة يعني فقط تنظير، ولكن بعد الثورة المباركة بدأنا فعلاً التواصل مع المزارعين والمصدرين، وبدأنا نتلمس مشاكل المزارعين والمصدرين والمستوردين، وكذلك قمنا بالإشراف على الأسواق.

فواقع التسويق الزراعي الآن، نحن نعتبر أنفسنا لا زلنا في الحدود الدنيا، ونتطلع إلى الأفضل، فالتسويق الزراعي يمر بمجموعة من التحديات من أهمها أنه إلى الآن ليس لدينا استراتيجية واضحة في التسويق الزراعي، وأيضاً التسويق الزراعي لا يقوم الا على أشياء أساسية وهي البنى التحتية، البنى التحتية للتسويق لا تزال في الحدود الدنيا، وكذلك هناك عزوف من الاستثمار في جانب القطاع الزراعي في التسويق بالذات، فهناك مثلاً الأسواق كانت تبنى بشكل عشوائي، والآن قمنا بتنظيمها والتي هي تعتبر الركن الأساسي، أيضاً هناك قلة البنى التحتية المساعدة في موضوع التسويق، وهي مخازن وثلاجات التبريد، ناهيك عن النقل، فالنقل الزراعي لا يزال في الحدود الدنيا، ونحن نريد أن نصل بالتسويق الزراعي إلى النقل الزراعي المبرد على مستوى البر و البحر في هذا الجانب، أيضاً نحن نعمل على تكوين شراكات مع الجمعيات الزراعية والتعاونيات، كونها من أهم الجهات التي بتعيننا في جانب التسويق (الحراك المجتمعي في هذا الجانب)، فيجب أن يكون لدينا جمعيات تسويقية متخصصة، يعني المزارعين في منطقة معينة بدل ما يتشتت جهودهم ، يكون واحد معه عشر سلال والآخر معه عدد قليل، أيضاً فالجمعية تعمل على تجميع هذا الإنتاج في مراكز تجميع والقيام بالفرز والتدريج، والتعبئة والتحكم في مسألة العرض والطلب في السوق بحسب احتياجات السوق والمعلومة التسويقية الواصلة اليهم.

■ كيف يمكن النهوض بالتسويق الزراعي، وكيف يمكن أن يسهم في تنظيم وتخفيض فاتورة الاستيراد فيما يتعلق بالسلع والمنتجات الزراعية؟

نحن بدأنا في موضوع إدارة فاتورة الاستيراد بتوجيهات معالي وزير الزراعة، فبدأنا في هذا الجانب من 2019م، في تنظيم عملية الاستيراد، حيث كان الاستيراد لأي منتجات زراعية يتم عشوائياً، فالاستيراد يعني بدون حساب، حيث كانت المنتجات المستوردة تنافس المنتجات المحلية،

حالياً بدأنا ننظم عملية الاستيراد للمنتجات الزراعية بما لا يؤثر على المنتج المحلي، كذلك تم تنفيذ عملية حظر أثناء موسم الإنتاج، يعني اذا كان هناك موسم منتج محلي يحظر الاستيراد للسلعة المنافسة، أيضاً عملنا على توجيه القطاع الخاص إلى الاستثمار في المنتجات الزراعية، أيضاً تم التوجه نحو مشروع الزراعة التعاقدية، وبدأنا فيه وحققنا نجاحات في هذا الجانب، والآن هناك توسع أكثر وتركيز أكثر على هذا الموضوع ، فالعمل جار على إدارة فاتورة الاستيراد وتخفيضها وتنظيمها وتحويل القطاع الخاص إلى الاستثمار فيها، وأيضاً تشجيع المزارعين على التوسع في زراعة وإنتاج تلك المنتجات التي نقوم باستيرادها، بهدف خفض فاتورة الاستيراد، حتى نصل إلى احلال المنتج المحلي بديلاً عن الخارجي، بحيث نكتفي ذاتياً، وفق دراسة وآلية معينة وخطوات تدريجية مدروسة من ناحية الكمية والجودة والسعر وضمان السوق، فنحن نسير وفق خطة حتى نصل إلى الاكتفاء الذاتي.

■ لآن في موسم البرتقال واليوسفي.. ما هي الآلية التي تم اعدادها من قبلكم لتنظيم عملية التسويق لهذا المنتج؟

نحن نعمل على مسارين، مسار تنظيم استيراد المنتج الخارجي، حيث كانت آخر شحنة برتقال خارجي دخلت إلى اليمن قبل ثلاثة أشهر، بحيث يأتي موسم المنتج المحلي والسوق فاضي من البرتقال المستورد، أيضاً عملنا على الإعداد بمجموعة من البرشورات الارشادية والتوعوية، مع التنسيق للقيام ببرنامج ارشادي ميداني في جانب الارشاد الزراعي المتكامل، وأيضاً موضوع الارشاد الزراعي التسويقي كيف عملية القطف والفرز والتدريج والتسويق، أيضاً تشجيع عملية التصدير، حيث أن هذا يضمن توازن العرض و الطلب، أيضاً يحقق الأسعار المناسبة للمزارعين.

■ هل يتواجد الآن برتقال خارجي في السوق؟

لا أعتقد أن البرتقال الخارجي يتواجد في هذه الأيام؛ لأن آخر شحنة دخلت كانت قبل ثلاثة أشهر، و إذا وجد يكون قليل، ولا يمثل رقماً.

■ نسمع الآن ونشاهد حراكاً اعلامياً للتوعية بآلية البيع والشراء بالوزن للدواجن.. حدثنا عن هذه الخطوة وفائدتها وأهميتها؟

موضوع البيع والشراء للدواجن موضوع غير جديد.. كنا قد بدأنا فيه قبل سنتين، وفق خطة مدروسة، وطبعاً في البداية هو يأتي امتثالاً لقوله سبحانه وتعالى: [وأوفوا الكيل والميزان] صدق الله العظيم، استجابةً لله سبحانه وتعالى في هذا الجانب وتطبيقاً لشريعة الله ومنهاجه في هذا الجانب.

طبعاً موضوع البيع والشراء بالوزن سواءً للدواجن أو للمنتجات الزراعية كافة غير جديد، يعني يتم في جميع بلدان العالم، وهو الطبيعي، يعني احنا ماجينا بشيء جديد، ولكن احنا بدأنا من حيث انتهى الآخرون، فيجب أن يتم البيع والشراء في جميع المنتجات الزراعية مع الدواجن في مسألة البيع والشراء بالوزن، طبعاً آلية البيع والشراء بالوزن هي عبارة أن تقوم بشراء، الحبة الدجاج بالوزن، في أسواق الجملة، بحيث يحسب وزن الدجاجة، أو وزن ما تحمله السيارة أو الشاحنة، الآن البيع والشراء يتم بالحبة، أو بالحمولة، أو بالقفص، هذا فيه غبن وفيه ظلم للمزارع الذي يتعب ويكد، هذا من جانب، والمزارع يخسر، ويقترض، ويبذل جهده، حتى ينتج ويوصله إلى السوق، ويوصل يبيع بالصندوق، هذا ظلم كبير، بالرغم أنه معروف أن كل شي معه وزن، وأن الكيلو يأخذ كذا وكذا من أعلاف، ومن مركزات، كذلك البيع للمستهلك بالوزن كيلو، أو نصف كيلو أو ربع كيلو.

■هل سيكون هناك آلية بيع وشراء للمنتجات الزراعية خاصةً الجملة؟

نعم، هناك مثلاً ما ذكرت، سيتم -إن شاء الله- تطبيق الآلية على الدواجن، وأيضاً على باقي المنتجات الزراعية من الفواكه والخضروات، سيتم تطبيقها في الأسواق، ونحن نسير على

مراحل في هذا الشيء بإذن الله تعالى.

■ هل تتوقعون أن يكون هناك التزام وتجاوب من قبل التجار ومن قبل المسوقين؟

نحن لنا تجربه في هذا الجانب، والآن بدأنا على عدة مسارات، بدأنا في المسار الأول، وهو المسار التوعوي بمساعدتكم أنتم في الجانب الإعلامي من حيث (بيان – فائدة – ما هي الفائدة من البيع والشراء بالوزن)، أيضاً عملنا على الترويج بالفلاشات التوعوية (إذاعية، وتلفزيونية، وبالملصقات،والبروستورات، وعبر مواقع التواصل الاجتماعية).. أيضاً سنعمل على إقامة دورات تدريبية للعاملين في الأسواق والمزارعين والمسوقين لبيان ما هي الفائدة المرجوة من هذا الشيء، وأيضاً كيفية تطبيقها.

■ كيف سيتم تنفيذ هذه الآلية؟

بعد ما نعمل الآلية سيكون هناك إشراف على عملية إيجاد الموازين.. هذه الموازين معينة لعملية البيع والشراء في الأسواق، طبعاً احنا نتكلم بدايةً في الجملة، أما التجزئة نشتري بالوزن، أما الأساس الذي هي أسواق البيع والشراء بالجملة.

بعد عملية الإرشاد والتوعية، يتم إنزال تعميم لجميع الوكلاء الموجودين في الأسواق كافةً بإنزال الموازين الخاصة بهذا الجانب.

بعدها تأتي عملية الرقابة والمتابعة من قبل وحدات الإشراف الفني في الأسواق، يكونوا متواجدين على مدار الساعة بإذن الله تعالى، أيضاً لابد أن تكون هناك حملات مراقبة دورية من قبل المواصفات والمقاييس على الميزان نفسه.

■ من هم الشركاء معكم في تنفيذ هذه الآلية من جهات أخرى؟

في المقام الأول جميع مؤسسات وهيئات وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، والإدارات المعنية هي معنا إلى جانبنا في الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية، أيضاً معنا من الشركاء وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، والمجالس المحلية، وشريكنا الأساسي هو الاتحاد التعاوني الزراعي، والجمعيات الزراعية المنطوية تحته، ومن الشركاء الجهات الأمنية، ووزارة الاعلام والمؤسسات والقنوات والاذاعات الاعلامية الخاصة، والارشاد الديني عبر خطباء المساجد، أيضاً من الشركاء الأسواق والوكالات الزراعية، فإذا هم تبنوا هذا الموضوع، فنحن نضمن نجاح تنفيذ الآلية.

■ تعد الزراعة التعاقدية احدى الأساليب التسويقية.. ممكن توضح لنا مفهوم الزراعة التعاقدية وكيف يتم تنفيذها؟

الزراعة التعاقدية، هي من أهم الأساليب الحديثة في الجانب التسويق الزراعي، وهي بشكل مختصر عبارة عن عقد مسبق ما بين البائع والمشتري وبتفصيل أكثر هو عقد ما بين المزارع المنتج، وبين الجهة المشترية.. قد يكون مستورداً، أو تاجراً، أو هيئة تصنيع، أو مؤسسة، فهي عبارة عن عقد مسبق لشراء المنتج يتناول فيه المواصفات والمكان وزمان التسليم.

■ هل يشترط في العقد أن يقدم التاجر أو المشتري مبلغاً مقدماً أو مدخلات ومستلزمات زراعية للمزارع أو للمنتج؟

بحسب التراضي، و ما هو مذكور في العقد، أحياناً قد يكون المزارع بحاجة إلى مدخلات، وأحياناً يحتاج إلى تقديم نقدي، هذا بحسب احتياجات المنتج نفسه، قد تختلف احتياجات المنتج من ناحية المدخلات، أو المبلغ المالي بمعنى آخر بحسب ما نص عليه العقد واتفق عليه الطرفان بالتراضي.

■ في حال حصل خلاف بين المزارع أو المنتج والتاجر والمشتري.. كيف يمكن حل هذه المشكلة؟

الحل ودي، عن طريق الجهة الاشرافية قد تكون السلطة المحلية، وقد يكون ممثل مكتب الزراعة، أو الشخصية الاجتماعية الموجودة، بيتم حلها عن طريقهم، ما لم يتحولوا إلى المحكمة التجارية "القضاء التجاري"، لكن حالياً لدينا وحدة زراعة التعاقدية -بإذن الله تعالى- وسوف تحول إلى الإدارة العامة للزراعة التعاقدية في قطاع التسويق، فتكون هذه الإدارة المعنية بحل النزاعات اذا حصل لا قدر الله.

■ كيف يمكن تقيم واقع الزراعة التعاقدية في اليمن؟ وما مدى انتشارها وتوسعها، وهل راجت هذه الفكرة عند التجار والمستثمرين والمزارعين؟

كما قلت سابقاً نحن من بعد ثورة 21 سبتمبر المباركة بدأنا في التحرك نحو تفعيل التسويق الزراعي، ومنها موضوع الزراعة التعاقدية.. حركنا المياه الراكدة، وكان هناك تجارب ناجحة خلال العامين الماضيين، وإن رافقها بعض السلبيات، وتم تجاوزها، حالياً يتم تنظيم عملية الزراعة التعاقدية، وقد بدأنا بموضوع الزراعة التعاقدية قبل شهر، عملنا عقود زراعة تعاقدية ما بين مستوردي الليمون، ومع مزارعي الليمون في السهل التهامي.

نعم، الآن أصبح، هناك تقبل لمسألة الزراعة التعاقدية بين التجار المستوردين والمستثمرين، أيضاً بدأ المزارعون يلتمسون فائدتها والعوائد التي سوف يجنيها من خلال الزراعة التعاقدية.

■ طيب.. ما دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تنفيذ آلية البيع والشراء بالوزن؟ كذلك دورها في الزراعة التعاقدية؟

للجمعيات التعاونية الزراعية دور مهم، هي التي ستتولى موضوع التنسيق ما بين المزارع والمستورد، وأيضاً نحن نعتمد عليها بشكل أساسي في توفير البيانات الخاصة بالإنتاج والكم، أيضاً نحن نعول عليها بشكل كبير في تصريف المنتجات الزراعية، حيث تلعب الجمعيات الزراعية التسويقية دوراً كبيراً وحيوياً ومركزياً، أيضاً في جانب الزراعة التعاقدية، فهي طرف وسيط بين المزارع والمستورد.

■ ما دور الارشاد التسويقي؟

للإرشاد الزراعي دور مهم جداً جداً في نجاح العملية الزراعية؛ لأن الارشاد الزراعي يعمل على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة التي تضمن وصول المنتج الزراعي بكفاءة، وجودة عالية مع تقليل فاقد الحصاد، فالمزارع عندما لا يطبق الممارسات الصحيحة لن يحصل على منتج جيد، فعن طريق الممارسات الزراعية الجيدة يتم إطالة العمر التسويقي للمنتجات الزراعية ، فدور الارشاد في الأساس هو حل أي مشكلة تواجه المزارع، أو القيام بنقلها إلى هيئة البحوث التي تعمل على إيجاد الحلول وإيصالها إلى المرشد الزراعي، والذي بدوره يعمل على إيصال الحلول للمزارع، هذا هو الدور الأساسي للمرشد، قد يكون المرشد في جانب وقائياً، أو زراعياً، أو حيوانياً، أو نباتياً، أو سمكياً.

■ ماهي الصعوبات والعوائق التي تواجهكم في الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية؟

تواجهنا الكثير من الصعوبات، لأننا نعتبر أنفسنا إدارة ناشئة، مثل ما قلت لك من أهم التحديات عندنا في إدارة التسويق أنه عدم وجود استراتيجية متكاملة لدينا في جانب التسويق الزراعي، لا يوجد قانون للتسويق والتجارة الزراعية.. المعمول به حالياً هو عبارة عن لائحة، واللائحة لا ترقى إلى قانون، فالقانون يكون أقوى، ونحن نحاول في هذا القانون أن يتطرق في جميع الجوانب الخاصة بالتسويق الزراعي للنهوض بالتسويق الزراعي، أيضاً نعاني من قلة المعلومات، والبيانات فمن يملك المعلومة يمتلك القرار، كذلك ضعف البنية التحتية كما قلت سابقاً.

■ ماهي خططكم و رؤيتكم وبرامجكم القادمة؟

بإذن الله تعالى، بناءً على الهيكلة الجديدة فقطاع التسويق -ان شاء الله- تكون هناك قرارات حيوية في قطاع التسويق، حيث سنعمل على تحسين التسويق المحلي عن طريق إيجاد قنوات التسويق المناسبة، والتي من أهما الأسواق، وتوجيه الاستثمار في قطاع الأسواق والتخزين والتبريد، هذا جانب، أيضاً نعمل على إدارة فاتورة الاستيراد من أهم الأولويات، فنحن قد بدأنا فيها.. الزراعة التعاقدية لا يمكن الاستغناء عنها، أيضاً تنمية الصادرات الزراعية عن طريق فتح أسواق جديدة، والترويج للمنتجات الزراعية المحلية، فهذه من أهم الأشياء التي سنعمل عليها في الإدارة العامة للتسويق الزراعي، -ان شاء الله- سيكون لدينا استراتيجية في هذا الجانب، وسنعمل مع الاخوان في الوزارة، مع الأخ الوزير، والوكيل في هذا الجانب -بإذن الله تعالى- وإخراج خطة تتناسب مع المرحلة القادمة من التحديات.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 87 | السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م

تسويق المنتجات الزراعية بالوزن عبر الثلاجات المركزية

د. يوسف المخرفي

بادئ ذي بدء، نؤكد على ضرورة مسايرة الطرق الحديثة، والتقنيات المتطورة في جميع مراحل الإنتاج الزراعي، وخصوصاً تسويق المنتجات الزراعية.

فإذا تحدثنا عن أسواق "الجملة" بالنسبة لجميع المنتجات الزراعية بدون استثناء، فإن حديثا سيكون متأخراً كثيراً، ومتخلفاً عن تسويق المنتجات الزراعية عبر الثلاجات المركزية، ووسائل النقل المثلجة، وجميعها تقنيات تحافظ على استدامة المنتجات الزراعية لأطول فترة ممكنة، بما يساهم في تحقيق التوازن بين قوى السوق من عرض وطلب، وبالتالي تحقيق توازن سعري للمنتجات الزراعية طوال العام، وبالتالي توفير السلع والمنتجات الغذائية للمواطنين بشكل مناسب لدخولهم وقدرتهم الشرائية، بما يساهم ولو جزئياً في تحقيق الأمن الغذائي والقومي على حد سواء.

وعندما نتحدث أيضاً عن تسويق المنتجات الزراعية عبر الثلاجات المركزية، فسيكون حديثا عن تجارة عصرية منظمة تتم بالأوزان، وهو نموذج تجاري يحقق العدالة التجارية والاقتصادية بين المنتج والتاجر والمستهلك، لا بشكل فوضوي عبر سلات، أو أكياس غير مقننة، تتسبب غالباً في إلحاق ضرر الخسارة بأحدهم أو جميعهم.

ثم إن التجارة الخارجية والبينية لجميع أصناف الخضروات والفواكه بين جميع دول العالم تتم بشكل منظم عبر الوزن والأوزان، لا بشكل فوضوي عبر السلات، والأكياس بغرض تحقيق العدالة التجارية والاقتصادية والمحافظة على هامش الربح دون التعرض للأضرار والخسائر في سلاسل القيمة.

إن من شأن الاستثمار في مجال الثلاجات المركزية من خلال إنشاء شركات اكتتاب وطنية أن يحقق طفرة هائلة في مجالي تسويق المنتجات الزراعية من جهة، وتحسين مستوى تغذية وصحة المواطنين من جهة أخرى، والمحافظة على سلامة جميع أنواع الخضروات والفواكه وقيمتها الغذائية واستدامتها لفترة طويلة بالثلاجة بدلاً من رمي بعضها في صناديق القمامة من جهة ثالثة.

أعتقد أن هناك من سيقرأ هذا المقال من طرف قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، فيتفضل برفع توصية إلى قمة هرم الوزارة، للدعوة للاستثمار في هذا المجال الحيوي الهام الذي يعد الجزء الأصيل في حكاية الأمن الغذائي، وقضية الأمن القومي.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

أهمية الوزن والكيل للمنتجات الزراعية

فتحي الذاري

تُعد أسواق الجملة للمنتجات الزراعية في اليمن من الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل كبير في تسهيل حركة المنتجات الغذائيةالأساسية كالخضروات والفواكه.

تعتمد هذه الأسواق بشكل رئيس على نظام الوزن في بيع وشراء المحاصيل، مما يعزز من دقة التسعير، ويضمن حقوق كافة الأطراف المشاركة في هذه العمليات، بدءًا من المزارع، وصولًا إلى المستهلك.

الاعتماد على الوزن في تحديد الأسعار يعكس دقة، وشفافية المعاملات التجارية، فقد جاء في القرآن الكريم قول الله تعالى: [وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ] صدق الله العظيم، وهو توجيه إلهي يبرز أهمية العدل في التعاملات التجارية.

هذا الالتزام باستخدام الوزن والكيل بدقة لا يضمن فقط حقوق الأطراف المشاركة، بل يسهم أيضاً في الحد من عمليات الغش، ويعزز من الثقة بين المتعاملين.

يمثل الوزن أداة رئيسة لتحديد قيمة المحصول، مما يساعد المزارعين في الحصول على عائد عادل يعكس جودة وكميات منتجاتهم، ما يشجعهم على تحسين أساليبهم الزراعية، وزيادة الإنتاجية.

كما يساعد نظام الوزن التجاري على تقييم منتجاتهم بدقة، مما يسهم في بناء علاقات تجارية قائمة على الثقة مع العملاء.

إن تطبيق هذه الأساليب تسهم في تحقيق توازن اقتصادي مستدام، حيث يتم تعزيز الثقة بين المزارعين والتجار والمستهلكين، كما يتم تحقيق شفافية عالية في المعاملات التجارية، وبهذا الشكل تصبح أسواق الجملة منصة حيوية لدعم التجارة الزراعية في اليمن، وتعمل على تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة تسهم في تعزيز الاستدامة وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام.

البيع بالوزن.. عدالة السعر وجودة المنتج

نبيهة محضور*

تلعب السياسات التسويقية الصحيحة دوراً مهماً في تحقيق التوازن الاقتصادي بين أطراف المعادلة السوقية، والتي تشمل المزارع، الوسطاء، والمستهلكين.

تهدف هذه السياسات إلى حماية المزارع، وضمان حقوق المستهلك، مع الحفاظ على جودة المنتجات الزراعية، بحيث تبقى قادرة على المنافسة في الأسواق.

من بين أبرز هذه السياسات يأتي قرار البيع بالوحدات القياسية (بالوزن)، الذي يُعد من الخطوات الناجحة في قطاع الزراعة، لتحقيق القيم اقتصادية وأخلاقية على حد سواء.

قرار البيع بالوزن يعزز من العدالة السعرية للمنتجات الزراعية، فهو يمنح المزارع عائداً مالياً يتناسب مع جهده وتكلفة إنتاجه، كما يضمن للمستهلك الحصول على منتجات بجودة وكميات تتماشى مع السعر المدفوع.

من خلال هذه الطريقة، يتم تسعير المنتجات بناءً على وزنها الفعلي، مما يمنع التلاعب بالأسعار ويحد من الغش التجاري، فالتسعير بالوزن يعني أن المستهلك سيدفع فقط مقابل الكمية التي يتسلمها فعلياً، وهو ما يحميه من أي تضليل أو احتيال سواء في السعر أو الجودة.

من أهم فوائد البيع بالوزن قدرته على تحديد احتياجات السوق الفعلية من المحاصيل والسلع، وبالتالي يساعد على تنظيم كميات العرض والطلب.

هذا التوازن يسهم في استقرار الأسعار، مما يجعل المنتجات الزراعية متاحة بأسعار مناسبة لمختلف الفئات الاجتماعية، بذلك، يصبح بإمكان الجميع الوصول إلى هذه السلع، مما يعزز من توافر المنتجات في السوق ويضمن حصول المستهلكين على احتياجاتهم الغذائية بسهولة ويسر.

لا تقتصر فوائد البيع بالوزن على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل النواحي الصحية والاجتماعية.

إن استقرار أسعار السلع الزراعية، سواء كانت نباتية كالفواكه والخضروات أو منتجات حيوانية كالألبان، يعزز من قدرة جميع الفئات الاجتماعية على شراء هذه المنتجات بشكل مستمر، و هذا يؤدي إلى تحسين المستوى الصحي للمستهلكين نتيجة تناول أغذية طازجة ومتنوعة، ما ينعكس إيجابياً على قدرتهم على العمل والإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، يسهم استقرار الأسعار في تعزيز الاستقرار النفسي والرضا الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

يساهم البيع بالوزن في تقليل الفاقد من المحاصيل، حيث يتيح للمزارعين بيع منتجاتهم بكميات دقيقة، مما يشجعهم على تحسين إنتاجهم وزيادة مساحات الزراعة. هذا يشكل دافعاً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني، فعندما يدرك المزارع أن منتجاته ستُباع بسعر عادل بناءً على الوزن، يكون لديه الحافز للاستثمار في تحسين جودة إنتاجه، مما يعزز من تنافسية المحاصيل الزراعية في السوق.

لتحقيق الأهداف المرجوة من قرار البيع بالوزن، يجب العمل على تطبيقه بشكل شامل في جميع الأسواق.

يتطلب ذلك جهوداً مكثفة لتوعية جميع الأطراف المعنية، سواء كانوا مزارعين أو تجاراً، أو مستهلكين، بأهمية هذه السياسة، كما ينبغي تفعيل الرقابة على الأسواق من خلال عمليات التفتيش الدوري على تجار الجملة والتجزئة، لضمان الالتزام بتطبيق النظام.

إلى جانب ذلك، يجب أن تكون هناك إجراءات لتحسين جودة المنتجات، لضمان فعالية السوق وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لجميع الأطراف.

*مدير إدارة الإعلام الزراعي بمكتب الزراعة ذمار

فضل فارس

أهداف وفوائد بيع وشراء المنتجات الزراعية في أسواق الجملة بالوزن

تُعد أسواق الجملة من الركائز الأساسية في النظام التجاري الزراعي، حيث تشكل منصات رئيسة لتداول المنتجات الزراعية بكميات كبيرة، وبأسعار تنافسية.

هذا النوع من التجارة يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الثقة بين مختلف أطراف العملية التجارية، بالإضافة إلى تحقيق منافع للمزارعين، والتجار، والمستهلكين على حد سواء، كما أن هذه العملية تتماشى مع مبادئ العدل التي دعا إليها الإسلام، بما في ذلك قول الله تعالى: [وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ] صدق الله العظيم.

واحدة من أبرز أهداف البيع والشراء في أسواق الجملة بالوزن هي تحقيق العدالة والشفافية في عمليات التداول، فعندما تُباع المنتجات الزراعية بالوزن، يُصبح تحديد الأسعار أكثر دقة وموضوعية، مما يضمن العدل في المعاملات بين البائع والمشتري.

هذه الشفافية تعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف، حيث يشعر كل من المزارع والتاجر بالاطمئنان إلى أن الصفقة قد تمت بنزاهة دون أي تلاعب أو تمييز. وبالتالي، تسهم هذه العملية في ترسيخ مبدأ الثقة الذي يعتبر من أساسيات التعاملات التجارية الناجحة.

تلعب أسواق الجملة دورًا حاسمًا في استقرار الاقتصاد الزراعي، حيث تساهم في توفير المنتجات الزراعية بكميات كبيرة، وبأسعار تنافسية.

وعندما تُباع المنتجات بالوزن، يتمكن المزارعون من بيع محاصيلهم بأسعار عادلة، مما يعزز دخلهم ويدفعهم لتحسين جودة إنتاجهم، في الوقت نفسه، يتيح هذا النظام للتجار فرصة شراء المنتجات بأسعار مناسبة بكميات كبيرة، مما يساعدهم على تحقيق أرباح جيدة عند إعادة بيعها بالتجزئة، بالإضافة إلى الحفاظ على جودة المحصول الزراعي. فعندما تُباع المنتجات بالوزن بدلاً من العدد أو الحجم، يُصبح من السهل التحقق من الجودة، مما يقلل من الفاقد والهدر، والتوزيع الفعّال والسريع للمنتجات في هذه الأسواق يساعد أيضًا في إيصال المحاصيل الطازجة إلى المستهلكين بسرعة، مما يحافظ على قيمتها الغذائية ويقلل من احتمال التلف، ويساعد على ترشيد استهلاكه اليومي بما يتناسب مع دخله.

هذا النهج يسهم في تحسين مستوى المعيشة للمستهلكين، من خلال توفير احتياجاتهم الغذائية بأسعار عادلة، ويعزز مفهوم العدالة المجتمعية الذي يحقق المصلحة العامة.

إن تطبيق هذه الآلية تمثل خطوة استراتيجية نحو تنمية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، بما يعزز من دعم الاقتصاد الوطني ويحقق الاكتفاء الذاتي.

التكامل في القطاع السمكي.. نحو استدامة النمو في اليمن

وزير الحاتمي

شهد القطاع السمكي في اليمن تطورًا ملحوظًا مؤخرًا، مع ازدياد التركيز على أهمية التكامل بين مكوناته المختلفة لتعزيز استدامته ودعمه للاقتصاد الوطني.

ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات كبيرة، تشمل قلة الموارد، وسوء إدارة الثروات البحرية، والتغيرات البيئية المستمرة.

يُعد التكامل في القطاع السمكي ركيزة أساسية لتحقيق إنتاجية عالية وتقليل الفجوات بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، ويتطلب ذلك استراتيجيات شاملة تجمع بين جهود الحكومة، المجتمع المحلي، القطاع الخاص، لتحقيق نمو مستدام في الثروة السمكية.

ومن أطر عمل التكامل في القطاع السمكي بداية والأهم التنسيق الحكومي: يتطلب التكامل تنسيقًا فعّالًا بين الجهات الحكومية المعنية، مثل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، إضافة إلى الهيئات المرتبطة بالقطاع.

يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل دقيق لضمان إصدار تشريعات فعّالة لحماية الموارد البحرية وتنظيم أنشطة الصيد، وتشجيع التعاون بين الشركات السمكية والمجتمعات المحلية عنصرًا حيويًا.

يساعد هذا التعاون في تطوير تقنيات صيد مستدامة، تحسين عمليات التعبئة والتغليف، وفتح أسواق محلية ودولية أكبر لتوسيع نطاق تسويق المنتجات السمكية، بالإضافة أن الاستثمار في بنية تحتية متطورة تشمل

مرافق التخزين، أسواق الأسماك، وشبكات النقل، يعزز من كفاءة عمليات التوزيع ويوفر وصولًا أسرع للمنتجات إلى الأسواق، كما لا ننسَ دعم البحث العلمي في مجالات تربية الأسماك، والبيئة البحرية، وتطوير تقنيات الصيد المستدام يعتبر ضرورة.

ستساعد الأبحاث والدراسات المتخصصة في الحفاظ على الموارد السمكية وتعزيز الإنتاجية في هذا القطاع، وتدريب العاملين في القطاع السمكي على أساليب الصيد المستدام، واستخدام التقنيات الحديثة، والاستجابة للتغيرات البيئية يعتبر عنصرًا أساسيًا لتحسين الكفاءة واستدامة الموارد.

التحديات والفرص:

وبالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع السمكي في اليمن، بما في ذلك السواحل الواسعة والتنوع السمكي، إلا أنه يواجه تحديات متعددة مثل تدهور البيئة البحرية بسبب التلوث، الصيد الجائر، وضعف القدرة المحلية على تلبية الطلب المتزايد على المنتجات السمكية.

ومع ذلك، يظل القطاع مليئاً بالفرص للتنمية المستدامة، بشرط استغلال إمكانياته بشكل فعّال.

يعد التكامل في القطاع السمكي خطوة محورية نحو تحقيق تنمية مستدامة لهذا القطاع الحيوي في اليمن، من خلال اعتماد أطر عمل متكاملة والتعاون بين جميع الجهات المعنية، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، تأمين الأمن الغذائي، والحفاظ على البيئة البحرية لصالح الأجيال القادمة.

تقييم المخزون السمكي في سواحل اليمن.. التحديات والفرص

م. عبد السلام يحيى

سواحل اليمن من أغنى المناطق البحرية عالميًا بمواردها السمكية المتنوعة، ما يجعلها مصدرًا حيويًا للاقتصاد المحلي.

ورغم هذه الثروة البحرية، إلا أن تقييم وحساب المخزون السمكي في هذه السواحل يواجه عدة عقبات تهدد استدامة الموارد وتؤثر على المجتمعات التي تعتمد عليها.

من أبرز التحديات التي تواجه تقييم المخزون السمكي في اليمن: من الصيد المفرط، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد السمكية والإخلال بالتوازن البيئي، مسببًا انخفاضًا في أعداد الأسماك ومعدلات تكاثرها، والارتفاع في مستويات التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية مثل الصرف الصحي، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية.

هذا التلوث يؤثر بشكل مباشر على نوعية وكمية الأسماك المتوفرة، بالإضافة لنقص التجهيزات البحرية، وعدم توفر المعدات الحديثة يعدان من أهم العوائق التي تحد من فعالية عمليات الصيد والإدارة السمكية، ما يجعل التقييم الدقيق للمخزون أمرًا صعبًا.

ولا بد من تحسين تقييم المخزون السمكي، بوضع سياسات تنظيمية صارمة لمراقبة أنشطة الصيد والحد من الممارسات العشوائية يمكن أن يسهم في الحفاظ على الثروة السمكية وتعزيز الاستدامة البيئية، واستخدام تقنيات حديثة مثل أجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة البحرية يسهم في تحسين عمليات الصيد وتقييم المخزون بدقة أكبر، مما يساعد على استغلال الموارد بشكل مستدام، بالإضافة لتعزيز الوعي بين الصيادين والمجتمعات المحلية حول أهمية حماية الموارد السمكية، واعتماد أساليب صيد مستدامة يمكن أن يقلل من التأثيرات السلبية للصيد الجائر، ويحافظ على التنوع البيولوجي البحري.

ويشكل تقييم المخزون السمكي في السواحل اليمنية تحديًا يتطلب جهودًا مشتركة للتصدي له من خلال اعتماد سياسات تنظيمية فعالة، وتبني التكنولوجيا المتقدمة، وتكثيف حملات التوعية البيئية.

بهذه الاستراتيجيات المتكاملة، يمكن تحقيق استغلال أمثل للموارد السمكية وضمان استدامتها بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.

يحيى دويله

العرف البحري: ركيزة لاستدامة القطاع السمكي وحماية البيئة البحرية اليمنية

تعد البيئة البحرية اليمنية واحدة من أهم الموارد الطبيعية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن هذا المورد الحيوي يواجه تحديات متعددة، مثل الاستنزاف غير المستدام والصيد العشوائي. في هذا السياق، يلعب العرف البحري دورًا أساسيًا في تنظيم مهنة الصيد وحماية الموارد البحرية، وهو بمثابة إطار تنظيمي يُحافظ على حقوق الصيادين، ويضمن استدامة البيئة البحرية.

العرف البحري يمثل منظومة عرفية غير مكتوبة تُنظم حرفة الصيد، حيث يحدد حقوق وواجبات الصيادين بشكل دقيق. من خلال هذا الإطار، يتم تقسيم مناطق الصيد وتحديد أوقاته وأنواع الأسماك المسموح بصيدها. هذه القواعد العرفية تمنع الصيد الجائر وتساهم في الحفاظ على توازن النظام البيئي البحري.

علاوة على ذلك، يلعب العرف دورًا في تنظيم عملية بيع الأسماك وتوزيعها. يضمن ذلك حصول الصيادين على أسعار عادلة، ويُعزز من الاستقرار الاقتصادي للمجتمعات الساحلية التي تعتمد بشكل كبير على الصيد كمصدر رئيسي للدخل.

إلى جانب التنظيم الاقتصادي، يسهم العرف البحري في حماية البيئة البحرية عبر نشر الوعي بممارسات الصيد المستدام. تُنظم ورش عمل ودورات تدريبية للصيادين لتعليمهم كيفية استخدام تقنيات صيد تحافظ على الأنواع المهددة بالانقراض وتجنب الإضرار بالشعاب المرجانية والكائنات البحرية الأخرى.

كما يعزز العرف البحري من فهم الصيادين لأهمية حماية البيئة البحرية للأجيال القادمة. وبهذا، يتم تشجيعهم على الالتزام بقواعد الصيد المستدامة ونقل هذه المعرفة للأجيال الجديدة من الصيادين.

لا تقتصر أهمية العرف البحري على الجوانب الاقتصادية والبيئية، بل تمتد لتشمل تعزيز الهوية الثقافية للمجتمعات الساحلية. البيئة البحرية ليست مجرد مصدر للدخل، بل هي جزء من تراث غني بالأهازيج والحكايات الشعبية التي تُنقل من جيل إلى جيل. يشكل هذا التراث الثقافي رابطًا قويًا بين الصيادين وأسرهم، ويُعزز من التماسك الاجتماعي في المجتمعات الساحلية.

يساهم العرف البحري أيضًا في بناء روح التعاون بين الصيادين، من خلال تشكيل جمعيات ونقابات تُسهم في تبادل الخبرات والمساعدة المتبادلة في مواجهة التحديات. وتشمل هذه التحديات تقلبات الطقس وزيادة المنافسة في القطاع السمكي.

إضافة إلى ذلك، يساعد العرف البحري في تطوير المهارات التقنية للصيادين عبر التدريب والتوجيه. هذا التطوير المهني يعزز من الإنتاجية، ويحسن دخل الصيادين، ويدعم الاقتصاد المحلي، مما يسهم في تقوية الاقتصاد الوطني.

إن العرف البحري ليس مجرد منظومة عرفية، بل هو أداة حيوية لضمان استدامة القطاع السمكي وحماية البيئة البحرية اليمنية. من خلال الالتزام بمبادئه، يمكن للصيادين تحقيق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية والحفاظ على استدامتها.

في ظل التحديات التي تواجه القطاع السمكي في اليمن، يعد تعزيز الوعي بأهمية العرف البحري وتطويره بالتعاون مع الجهات الرسمية خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبهذا، يمكن للبيئة البحرية أن تظل موردًا حيويًا يدعم الاقتصاد الوطني ويحمي التراث الثقافي للمجتمعات الساحلية.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 87 | السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م

العناصر الغذائية وتغذية النبات 3 (البوتاسيوم)

اليمن الزراعية - م. قيس الوجيه

البوتاسيوم عنصر غذائي أساسي للنباتات، ويعد من العناصر الكبرى (macronutrient) الضرورية لنمو النبات، ويلعب دوراً مهماً في تنظيم عمليات عديدة داخل النبات، مثل:

1. تحسين النمو العام للنبات: يعزز من امتصاص الماء، ويعمل على توازن الماء داخل الخلايا، مما يزيد من تحمل النبات للجفاف.
2. دعم عمليات التمثيل الضوئي: يزيد من كفاءة التمثيل الضوئي وإنتاج الطاقة.
3. تحسين جودة الثمار: يزيد من حجم الثمار، ويحسن من نكهتها، ولونها، وقوامها.
4. زيادة مقاومة الأمراض: يحسن من قدرة النبات على مقاومة الأمراض، والأضرار الناجمة عن الظروف البيئية غير الملائمة.

يوجد البوتاسيوم في الأسمدة الزراعية بشكل أساسي في شكل البوتاسيوم الكبريتي، أو البوتاسيوم الكلوري، ويعتمد اختيار النوع على نوع المحصول، والتربة واحتياجات النبات.

أهمية البوتاسيوم في الزارعة: -

البوتاسيوم عنصر حيوي للنباتات، وله أهمية كبيرة في الزراعة، حيث يلعب دوراً أساسياً في تحسين صحة وجودة الإنتاج الزراعي من خلال:

1. تحسين مقاومة الإجهاد: يزيد البوتاسيوم من مقاومة النبات للظروف البيئية القاسية، مثل الجفاف، والصقيع، والملوحة.
2. دعم نمو الجذور: يعزز من نمو الجذور، مما يساعد النبات على امتصاص المغذيات والماء بشكل أفضل، ويساهم في تعزيز الاستقرار والنمو.
3. زيادة الإنتاجية والجودة: يساعد البوتاسيوم على تحسين حجم ونوعية الثمار، ويعزز من اللون والنكهة والملمس، مما يزيد من قيمتها التجارية.
4. تنظيم عمليات التمثيل الغذائي: يدعم البوتاسيوم عمليات الأيض، ويساهم في نقل السكريات والنشا في النبات، مما يزيد من نموه وإنتاجيته.
5. تحسين مقاومة الأمراض: يزيد من مقاومة النبات للأمراض الفطرية والبكتيرية، ويحميه من التلف الناتج عن الآفات.
6. تسهيل التمثيل الضوئي: يزيد من كفاءة عملية التمثيل الضوئي، مما يعزز من إنتاج الكربوهيدرات والطاقة اللازمة لنمو النبات.

يساهم استخدام البوتاسيوم بشكل مناسب في تحسين صحة النباتات وزيادة الإنتاج، مما يجعله عنصراً أساسياً في برامج التسميد الزراعي.

نقص البوتاسيوم في النباتات يسبب عدة أعراض واضحة تؤثر على النمو والإنتاج، وتشمل:

1. اصفرار واحتراق أطراف الأوراق: تبدأ أعراض النقص بظهور اصفرار في حواف الأوراق السفلية أولاً، وقد يتطور إلى احتراق بني اللون.
2. ضعف في النمو العام: يؤدي نقص البوتاسيوم إلى تقزم النبات وضعف نموه، مما يؤثر على الإنتاجية.
3. ضعف الساق والأوراق: يصبح الساق والأوراق أضعف وهشة، مما يجعل النبات أقل قدرة على مقاومة الظروف البيئية القاسية.
4. ضعف تكوين الأزهار والثمار: يتأثر تكوين الأزهار والثمار ويقل حجمها، وقد تكون الثمار ذات جودة أقل ونكهة ضعيفة.
5. زيادة تعرض النبات للأمراض: النباتات التي تعاني من نقص البوتاسيوم تكون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الفطرية والبكتيرية.
6. تباطؤ التمثيل الضوئي: يقلل نقص البوتاسيوم من كفاءة عملية التمثيل الضوئي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاج الطاقة اللازمة للنمو.

إذا لم يتم معالجة نقص البوتاسيوم، فقد يؤدي ذلك إلى تدهور عام في صحة النبات وانخفاض كبير في الإنتاجية.

تواجد البوتاسيوم: -

البوتاسيوم الزراعي يوجد بشكل طبيعي في التربة، لكنه قد يكون غير كاف للنباتات في بعض أنواع التربة، خصوصًا في التربة الرملية، أو الفقيرة بالمواد العضوية.. لذا يتم إضافة البوتاسيوم بشكل مكمل من خلال الأسمدة الزراعية، هناك عدة مصادر للبوتاسيوم الزراعي، تشمل:

1. الأسمدة الكيميائية: مثل سلفات البوتاسيوم وكلوريد البوتاسيوم، والتي تعد من أكثر أنواع الأسمدة شيوعًا، وتحتوي على نسب عالية من البوتاسيوم.
2. الأسمدة العضوية: مثل السماد الحيواني والكمبوست، وتحتوي على كمية من البوتاسيوم لكنها أقل مقارنةً بالأسمدة الكيميائية.
3. رماد الخشب: يحتوي على نسبة جيدة من البوتاسيوم، ويمكن استخدامه كسماد طبيعي، لكن يجب الانتباه إلى الكمية لتجنب تغيرات في درجة حموضة التربة.
4. الصخور والمعادن الغنية بالبوتاسيوم: مثل الفيلدسبار والميكا، التي تحتوي على كميات من البوتاسيوم، لكنها تتفكك ببطء في التربة.

يتم اختيار نوع سماد البوتاسيوم بناءً على نوع التربة، نوع المحصول، واحتياجات النبات لتحقيق التوازن الغذائي المطلوب.

تعويض نقص البوتاسيوم: -

يمكن تعويض نقص البوتاسيوم الزراعي من عدة مصادر، تشمل:

1. الأسمدة الكيميائية:

كلوريد البوتاسيوم (KCl): مصدر شائع وسريع المفعول لتزويد التربة بالبوتاسيوم، لكنه قد يزيد من ملوحة التربة في بعض الحالات.

سلفات البوتاسيوم (K_2SO_4): مصدر آخر شائع ويتميز بأنه لا يزيد من ملوحة التربة، مما يجعله مناسبًا للمحاصيل الحساسة للملح.

نترات البوتاسيوم (KNO_3): يزوّد التربة بالبوتاسيوم بالإضافة إلى النيتروجين، ويفضل استخدامه في المحاصيل التي تحتاج كلا العنصرين.

2. الأسمدة العضوية:

الكمبوست والسماد البلدي: تحتوي على كميات من البوتاسيوم، لكنها عادةً أقل تركيزًا من الأسمدة الكيميائية.

رماد الخشب: يحتوي على نسبة جيدة من البوتاسيوم، ويمكن استخدامه كسماد طبيعي، لكن يجب تجنب الإفراط لتفادي ارتفاع قلوية التربة.

3. الرش الورقي:

يمكن تحضير محلول يحتوي على البوتاسيوم ورشه مباشرة على أوراق النباتات لامتصاص أسرع، وهو مفيد خاصةً في حالات النقص الشديد أو في التربة التي يصعب فيها امتصاص العناصر.

4. صخور الفلدسبار والبوتاسيوم الطبيعي:

يمكن استخدام المعادن والصخور الغنية بالبوتاسيوم، مثل الفيلدسبار، لكنها تتحلل ببطء في التربة، مما يجعلها خيارًا طويل الأجل لتحسين مستوى البوتاسيوم.

5. تعديل التربة:

تحسين بنية التربة وزيادة محتواها العضوي يساعدان في الحفاظ على البوتاسيوم المتوفر وتحسين امتصاصه من قبل النباتات.

هذه المصادر تساعد في تعويض نقص البوتاسيوم الزراعي، واختيار المصدر يعتمد على نوع التربة، نوع المحصول، واحتياجات النباتات بشكل عام.

أمراض الكلوستريديا المتعددة في الاغنام 2-1

د. محمد الضوراني

مرض الكلية الرخوة :(pulpy kidney)

هو مرض حاد وقاتل يصيب الأغنام والماعز خاصة الحملان المسمنة والجيدة خاصة الحملان تحت التسمين والتي تعطى علائق جيدة، وقد تهيأ العلائق العالية وسطاً لاهوائياً في الأمعاء يمهد لحدوث المرض الذي يسببه ميكروب كلوستريديم بيرفرنجز نوع D

الأعراض:

الإصابة فوق الحادة: موت سريع مفاجئ ب/الحادة: نوبات متكررة من التشنجات

– تمدد الرأس والرقبة –نزول لعاب ورغوة من الفم- ويتنفس الحيوان بصورة متلاحقة ويسقط على الأرض مع قيامه بتحريك الأرجل بالتبادل.

الصفات التشريحية: وجود سوائل في تامور القلب.

– احتقان الرئتين.

–الكلية تكون طرية وسهلة التفتت و محتقنة ومملؤة بكتلة هلامية.

الوقاية من المرض

– تقديم العلائق و المركزات بشكل تدريجي.

– تطبيق نظام التحصينات بصورة منتظمة.

المرض الأسود (Black disease)

مرض يسببه ميكروب كلوستريديم نوفيبى نوع(B)الموجود في التربة على هيئة حويصلات شديدة المقاومة، ومنها يصل إلى أمعاء الأغنام أثناء رعيها، ثم إلى الكبد، حيث يظل ساكناً إلى أن تحدث الإصابة بالديدان الكبدية.

يصيب الأغنام عند عمر 4-2 شهور وتحدث الوفاة فجأة نتيجة السموم المفرزة داخل الأنسجة.

الأعراض:

قد تحدث صعوبة في التنفس ومخاط دموي بالأنف قبل نفوق الحيوان بساعات.

– ارتفاع درجة الحرارة.

– اصفرار الأغشية المخاطية.

– كسل وضعف شديد وسقوط الصوف .

– موت مفاجئ.

الوقاية من المرض.

– يجب القضاء على عائل الديدان الكبدية (القواقع) مع اعطاء الأدوية اللازمة.

التحصينات:

التيتانوس: (Tetanus)

يسببه ميكروب كلوستريديم تيتناي الموجود جراثيمه في كل مكان لكنها تتركز في التربة والسماد وتدخل عن طريق السرة بعد الولادة، أو الجروح أثناء جز الصوف، أو الشعر، وأثناء عملية الخصي للذكور، وأثناء التحصينات، وتظهر الأعراض بعد 10-3 أيام من الإصابة، وتتمثل في تصلب الفكان والرأس، وتمدد الأرجل إلى الأمام مع صعوبة التنفس، و تشنج وتقلص عضلات البطن والصدر، ويموت الحيوان بعد 6-4 أيام من الإصابة.

ارشادات عامة لمربى الأغنام والماعز

1 -يجب مراعاة النظافة التامة والبعد عن تيارات الهواء مع توفر ضوء الشمس الكافي.

2 - التغذية الجيدة والتهوية الجيدة ومنع التكدس مهم جداً للحفاظ على صحة القطيع.

3 -رضاعة السرسوب (اللبأ) للوليد فور ولادته، ولمدة 3أيام ضروري جداً حتى نضمن للوليد مناعة ضد الكثير من الأمراض من ناحية وزيادة مقاومة الوليد للأحوال المناخية السيئة خلال فصل الشتاء من ناحية أخرى.

4 - تطبيق نظام التحصينات بصورة منتظمة للحفاظ على الحالة المناعية العالية للقطيع.

5 -عزل الحيوانات المشتراة حديثاً لمدة 15 يوماً على الأقل قبل خلطها بالقطيع حتى يتم التأكد من سلامتها من الأمراض حفاظاً على سلامة القطيع.

6 -تجنب أي ظروف تساعد على سوء حالة الأغنام بوجه عام، وذلك بتقليل الزحام وتقليب وتطهير التربة، كما يجب إعدام جثث الأغنام والحملان النافقة بسرعة.

7 -تطبيق قواعد الأمان الحيوي في المزارع.

عبد الرحمن البكالي

سفير للمنتجات اليمنية الأصيلة في الأردن

اليمن الزراعية - عماد محمد الفقيه

من بين أحضان الطبيعة اليمنية الخضراء المتنوعة بتنوع تضاريسها ومقوماتها الفريدة التي تتميز بها إحدى القرى الجبلية الجميلة في محافظة ريمة، ولد حب وشغف عبد الرحمن البكالي مع تربية النحل، فأحبها مثلما أحبها والده، وما يزال كذلك حتى الآن يعشق تربية النحل وتنميتها، وإنتاج أشهر أنواع العسل اليمني ذات القيمة الصحية، والغذائية المتميزة والجودة العالية.

في علاقة حميمية تنمو وتكبر مع سائر الأيام، وفي الوقت الذي كانت تنمو فيه ثروته النحلية كان عبد الرحمن ينمو في طموحه وحلمه، حيث وبعد سنوات من العمل والأمل، والاهتمام المستمر توصل عبد الرحمن البكالي إلى فكرة تأسيس مشروع تجاري يحذوه الأمل في أن يكون ذات يوم منتجاً ومسوقاً ومصدراً لأجود أنواع العسل اليمني.

وبعد دراسته لجدوى مشروعه، وتضافر جهوده وأفكاره خرج عبد الرحمن البكالي، وتحديداً في العام 2009م إلى العلن بشركة تجارية خارجية خاصة به وتحت إدارته واشرافه.

شركة تسويقية حملت منذ بدايتها اسمها الشهير بـ "خيرات الجنتين" للعسل اليمني، متخذاً من أحد أماكن شارع الجاردنز بالعاصمة الأردنية عمان موقعاً رئيس لهذه الشركة، ليصبح الحلم حقيقة، والنتائج إيجابية ومثمرة.

ومنذ بداية تأسيسها مثلت شركة خيرات الجنتين، وما تزال كذلك تمثل نافذة تجارية واقتصادية وترويجية يسهم من خلالها مالكها عبدالرحمن البكالي إلى اشهار وعرض وتسويق وترويج أجود أنواع المنتجات اليمنية، و يأتي في مقدمتها منتجات العسل اليمني، ومنتجات القهوة اليمنية، ومنتجات اشتهرت بها اليمن منذ الأزل، ليواصل عبدالرحمن تاريخها وشهرتها ابتداء من متابعة مراحل إنتاجها، وتصديرها وعرض منتجاتها على مستوى نطاق واسع إثر تواجده بالخارج، مروراً بالتعريف بخصائص وفرادة هذه المنتجات ومميزاتها وفوائدها المتعددة، وصولاً إلى تحقيق الحفاظ على مكانتها وجودتها وسمعتها باعتبارها إرثاً يمنياً عريقاً.

لا يكتف عبد الرحمن البكالي من خلال متجره الشهير بخيرات الجنتين عند انتاج وتسويق وتصدير العسل اليمني فحسب، بل يعمل سنوياً على زيارة مناطق يمنية متعددة بتعدد غطائها النباتي والانتاجي الزراعي التي جعلت من عبد الرحمن البكالي كغيره من اليمنيين يتخذون من هذه المناطق أماكن لغذاء ثروتهم النحلية، وانتاج مختلف أصناف العسل اليمني ومنتجاته الأخرى الفريدة، وكذا مناطق لإنتاج أنواع منتجات البن اليمنى، ومنتجات أخرى يمنية شهيرة. وعن قرب، وبشغف وحب، وحرصاً على جودة هذه المنتجات اليمنية بما يضمن له الحفاظ على ثقة العملاء، ومصداقية التعامل يحرص عبدالرحمن البكالي مع أيام زيارته لتلك المناطق اليمنية على العيش مع طقوس مواسم الإنتاج التي ترافق هذه المنتجات، ومتابعة عملية حصادها بنفسه من مناطق إنتاجها؛ كون نقاوة وجودة هذه المنتجات يعد أمراً مهماً له، الأمر الذي يجعل من شركة خيرات الجنتين تحظى بشهرة تسويقية وإعلامية واسعة محلياً وخارجياً، ما انعكس ذلك إيجاباً على زيادة كمية إنتاجها ومعروضاتها، في ظل زيادة الطلب عليها من عدد كبير من عملائها ومرتادياها في الأردن وغيرها من الدول الخارجية المجاورة.

من أبرز المنتجات اليمنية الشهيرة التي تعرضها الشركة في مقر متجرها التجاري بالعاصمة الأردنية عمان منتجات العسل اليمني بأصنافه المتعددة والمتنوعة، ومنها: "عسل السدر، العصيمي، الملكي، وعسل السدر، الحضرمي، والدوعني، والصعدي، وعسل العود الأبيض (الصورب) وعسل الصال الحراق 'وعسل الطلح الجبلي ' وعسل السمر الملكي وعسل السلام الصحراوي، وغيرها.

بالإضافة إلى منتجات النحل الأخرى كعبر النحل، وحبوب لقاح النحل وغذاء ملكات النحل.. الخ.

وبين هذا وذاك تحرص "خيرات الجنتين" على عرض أصناف وأنواع متعددة من منتجات البن اليمني، إلى جانب ذلك أبدع عبدالرحمن البكالي في صناعات منتجات طبيعية وعلاجية من منتجات النحل كخلطة الجنتين لعلاج القولون العصبي، وخلطة الجنتين للمعدة، وخلطة الجنتين للإنجاب، وخلطة الجنتين لتنظيف الصدر، وأخرى خاصة بتقوية مناعة الإنسان، وما إلى ذلك من منتجات أخرى أبدع في تكوينها وإنتاجها وتسويقها عبدالرحمن مقدماً على بذل المزيد من أجل أن تكون المنتجات اليمنية هي الأرقى، والأجود بين المنتجات المختلفة خاصة الخارجية منها؛ ليكون بهذا العمل الجبار سفيراً للمنتجات اليمنية في الخارج، وهمزة وصل بينها وبين محبيها على مستوى العالم المحلي والخارجي.

هكذا جعل عبد الرحمن البكالي من مهاراته وابداعاته وطموحاته مشاريع حاضرة وإنجازات رائدة؛ ليظل وغيره الكثير من شباب اليمن رواداً للإنتاج والابتكار، وسفراء لمنتجات اليمن العريق، فلهم منا كل الشكر والاحترام التقدير.

أيام المعالم	المعالم الزراعية					المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها				
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم	
13	عشاء النجمين (الظلم الأول)	26	نوفمبر	8	ديسمبر	القلب	22	نوفمبر	4	ديسمبر

يقول علي ولد زايد:

لَيْتَهَا ظُلِمَتْ بَعْدَ مَا تُلِمَتْ ليتها لُقِحَتْ قَبْل مَا فُقِحَتْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

السبت 21 جمادى الأولى 1446هـ | 23 نوفمبر 2024م اسبوعية | 12 صفحة | العدد 87

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

السعي أيضاً لتنظيم عملية التسويق للمنتجات والمحاصيل الزراعية: العناية بالأسواق، وأن تتوفر فيها الثلاجات، وأن تتوفر فيها الظروف الملائمة للحفاظ على المحاصيل والمنتجات الزراعية، بدأ العمل في هذا، ويمكن العناية به أكثر، وأن يكون هناك أسواق مناسبة، تتوفر فيها الوسائل اللازمة للحفاظ على هذه المنتجات.

السيد/ عبدالملك الحوثي

بريد المزارعين

اجاب على الاسئلة المهندس عادل العريقي-مدير إدارة البستنة بوزارة الزراعة

سؤال من احد مزارعي البن ارسل صور لاشجار البن مصابه بأمراض كما يقول المزارع البياض الدقيقي بيسأل ماهو السبب وطرق الوقاية؟

من خلال الصور نلاحظ أن المزارع هنا غير مهتم والاهمال واضح، نلاحظ عنده عدة اعراض مرضية مثل الصداء والبق والبياض الدقيقي وكذلك اعراض نقص العناصر الغذائية.
الوقاية والعلاج:
عليه ان يعطي البن إهتمام كبير حتى لو كانت شجرة واحدة سوف تعطي له 5 - 8 كيلو بن مرتين في السنة لذلك عليه:
- اولا تنظيف الحقل من كل الحشائش و ا لمخلفا ت
- اضافة السماد البلدي المتحلل، ويرش احماض امينية وطحالب بحرية
- لمرض البياض الدقيقي ممكن يستخدم ديكستروبين مع ديفكنازول
- البق الدقيقي يستخدم لمبداسيها توثرين.

سؤال من احد مزارعي الطماط بيسأل ماهو سبب تأخر نضوج واحمرار ثمار الطماط ؟

اسباب عدم احمرار ثمار الطماطم كثيرة
- نوع الصنف متأخر النضج
- ارتفاع درجات الحرارة ويمكن يقوم بتغطيتها بقماش حتى يوفر لها ظل مناسب
- اتباع برنامج تسميد متوازن حيث نقص البوتاسيوم وزيادة النتروجين تسببفي تأخر النضج
- الري الغير منتظم يسبب الإجهاد للنبات ويتأخر النضج، لذلك
- لا إفراط في الري ولا يقلل من الري حتى يسبب الجفاف للتربة والنبات.

سؤال من احد المزارعين ارسل صور الطماط واوراقها مصفرة و حارقة رغم أنه لم يجني منها بعد بيسأل ماهو سبب جفاف اوراق الطماط؟

التغذية مهمة للإنسان والحيوان والنبات
لذلك يجب على المزارع مراقبة المحصول بشكل متواصل كون النبات يموت ولكن لاينطق ويجب القيام ببرنامج تسميد متكامل وفق مرحلة الزراعة ومراحل حياة النبات لمن يرغب في الحصول محصول ممتاز
- تسميد قبل الزراعة
- تسميد اثناء الزراعة بسماد مركب عالي النيتروجين لإعطاء مجموع خضري قوي
- فترة النمو سماد متوازن
- فترة الإزهار وقبل إسبوعين من التزهير سماد مركب عالي الفوسفور
- ثم سماد عالي الفوسفور والبوتاسيوم لزيادة التزهير والحصول على ثمار جيدة.

سؤال من احد مزارعي الخيار ارسل صور ويظهر على أطراف الاوراق بيسال ماهو سبب انعطاف وتجعد أطراف الاوراق.؟

لا نلاحظ اعراض مرضية على النبات رغم ان عليها اثار لمبيد فوق الاوراق،
كما يجب التأكد من ملوحة التربة
العلاج:
رش النباتات بسماد كالسيوم بورن بمعدل 20مل / 20 لتر ماء..

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنظيم التسويق الزراعي

يعد التسويق الزراعي أهم الأنشطة في سلسلة العمليات الزراعية والذي يعنى بنقل وتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية.
والذي يهدف إلى تسهيل وصول السلع الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين بأقل التكاليف وبسرعة كبيرة وجودة عالية.
ونظرا لأهمية التسويق الزراعي ودوره في التنمية الزراعية فقد جأت موجهات السيد القائد عبدالملك الحوثي-يحفظه الله ويرعاه- والذي دعاء للإهتمام بالتسويق الزراعي، وتنظيمه وتحسين اداءه بما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي،ودعم وحماية المنتج المحلي، وتحسين جودته.
وتنفيذا لهذه الموجهات فقد عملنا ولازلنا نعمل جاهدين ومتوكلين على الله، ومعتمدين على موجهات السيد القائد- يحفظه الله ويرعاه- في تنظيم عملية التسويق الزراعي من خلال عدة خطوات.
ومن هذه الخطوات التي تم اتخاذها التوسع في انشاء الاسواق الزراعية،وفق مواصفات ومعايير واشتراطات فنية محددة،والبدء بتنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية عبر الجمعيات التعاونية الزراعية، وكذلك تطبيق آلية البيع والشراء بالوزن للمنتجات الزراعيةوهذه الخطوةالأخيرة سيكون لها مردود كبير للمزارع والتاجر والمستهلك على حد سواء.
ويأتي تنفيذ آلية البيع والشراء بالوزن تنفيذا وانقيادا لأمر الله سبحانه الذي أمر بإقامة الوزن بالقسط، وايفاء المكيال والميزان، والحد من الغش والتلاعب بالاسعار..
كما أن البيع والشراء بالوزن للمنتجات الزراعية يضمن للمزارع الحصول على السعر العادل لمنتجه، ويجنبه الخسائر، بالإضافة إلى التقليل من الفاقد والتالف من المنتجات الزراعية، و الحصول على الوزن الحقيقي، ومعرفة الكميات المنتجه وكم احتياج السوق..
إن تنظيم التسويق الزراعي سيسهم كذلك في تعزيز الصادرات اليمنية، وتحسين جودة المنتج، وتوفير مواد خام للصناعات التحويلية، وتوطين الصناعات المحلية مكان المستوردة،والذي سيسهم في تخفيض فاتورة الاستيراد.
إن الخطوات أنفت الذكر التي نقوم بها بالتعاون والشراكة مع الاتحاد التعاوني الزراعي، ووزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار والغرفة التجارية والصناعية، وبقية الشركاء تعد جزء مهما من الإستراتيجية الوطنية لإدارة فاتورة الاستيراد التي قدمت إلى حكومة التغيير والبناء كأول استراتيجية تقدم للحكومة.
إن نجاح تنظيم التسويق الزراعي سيكون له الأثر البالغ والهام في التنمية الزراعية المستدامة، حتى الوصول للاكتفاء الذاتي وهو الغاية والهدف الذي نسعى لتحقيقه بإذن الله تعالى.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية